

مركز دراسات المصارف المركزية  
مصرف إنجلترا

أنظمة المدفوعات

ديفيد شيبارد

كتيبات حول المصارف المركزية  
رقم 8

كتيبات حول المصارف المركزية

رقم 8

## أنظمة المدفوعات

ديفيد شيبارد

من منشورات مركز دراسات المصارف المركزية  
مصرف إنجلترا، لندن EC2R 8AH  
هاتف: 020 7601 5885  
فاكس: 020 7601 5860  
أيار 1996

© مصرف إنجلترا  
ISBN 1 85730 084X  
متوفر أيضاً باللغة الروسية على ISBN 1 85730 089 0  
تقديم

تأتي هذه السلسلة من الكتيبات حول المصارف المركزية في إطار نشاطات مركز مصرف إنجلترا لدراسات المصارف المركزية في إعداد وتقديم المحاضرات وترتيب الورشات التدريبية والبرامج القصيرة في لندن والمساعدة الفنية للمصارف المركزية وللمصرفيين المركزيين في أنحاء عدة من العالم.

بناءً على هذه الخبرة، تم وضع هذه الكتيبات التي تستهدف بشكل أساسي المصرفيين في المصارف المركزية أو الأشخاص الذين يعملون في الوزارات أو الوكالات ذات الصلة، وذلك بهدف تقديم مواضيع محددة مهمة بالنسبة لهم بطريقة مكثفة ومتوازنة ومفهومة في سياق عملي. إلا أنها لا تهدف لأن تكون قناة لبحوث جديدة. ونأمل أن تتيح هذه الكتيبات لمن يضطلعون بمسؤوليات جديدة في مصرف مركزي فهم المظاهر الأساسية لهذا الموضوع بسرعة بالرغم من أن عمق المعالجة قد يختلف من كتيب إلى آخر. كما نأمل أن تكون مفيدة أيضاً للموظفين الأكثر خبرة

الذين يتعاملون مع قضايا جديدة مع تطور أسواقهم ومؤسساتهم واقتصاداتهم. ومع إدراكنا بأن الإطار التحليلي الجيد يجب أن يكون الأساس لأي مناقشة معمقة حول سياسات المصارف المركزية أو عملياتها إلا أننا حاولنا بشكل عام تجنب اتباع أسلوب نظري جداً.

عملنا على جعل كل كتيب مستقل إلى حد ما ولكننا اقترحنا بعض القراءات الأخرى من أجل تعميق المعرفة بمواضيع محددة أكثر تخصصية. تعبر الأفكار الواردة في هذه الكتيبات عن آراء كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن رأي مصرف إنجلترا.

إن الحماسة التي تم بها تلقي الكتيبات العشرة الأولى التي نشرت في العام 1996 ستدفعنا إلى إعادة طباعة المزيد منها. وفي الوقت نفسه، نتابع توسيع هذه السلسلة ونأمل أن يجد زملاؤنا في المصارف المركزية في مختلف أنحاء العالم هذه الكتيبات مفيدة وسوف يتضاعف سرورنا إذ آخرون من المهتمين بشؤون المصارف المركزية سيكون هذا من دواعي سرورنا.

نرحب بأية ملاحظات على هذا الكتيب أو على السلسلة بشكل عام.

روبرت هيث  
محرر السلسلة

## أنظمة المدفوعات

ديفيد شيبارد

### المحتويات

5	موجز
7	1 دور المصرف المركزي في أنظمة المدفوعات
7	ما هي أهمية أنظمة المدفوعات
8	أنظمة المدفوعات والاستقرار المالي
9	أنظمة المدفوعات وتنفيذ السياسة النقدية
9	أنظمة المدفوعات والكفاءة الاقتصادية
9	نطاق عمل المصرف المركزي وطبيعته في أنظمة المدفوعات
10	2 البدء بالدفع – اختيار وسائل الدفع
10	تحديد احتياجات المدفوعات
11	المظاهر الثلاث الرئيسية لوسائل الدفع
12	وسائل الدفع بالتفصيل
15	3 عمليات المقاصة والتسوية في أنظمة المدفوعات
15	ترتيبات المراسلة الثنائية
15	وكلاء التسوية
16	التسوية الإجمالية مقارنة بالتسوية الصافية
16	حساب التسوية الصافية
18	غرف المقاصة
18	متطلبات السيولة للتسوية الإجمالية والصافية
19	4 مخاطر التسوية في أنظمة المدفوعات
19	مخاطرة انتمان الزبون ومخاطرة تسوية الوكيل
20	مخاطرة التسوية في أنظمة المدفوعات ما هي وكيف تنشأ؟
20	لماذا تعتبر مخاطرة التسوية مشكلة
20	طرق محتملة للتعامل مع مخاطرة التسوية في أنظمة التسوية الصافية
24	الصلاحية القانونية لحسابات التصفية في أنظمة التسوية الصافية
24	التسوية الإجمالية في الوقت الحقيقي
26	5 البيئة القانونية والفنية لأنظمة المدفوعات
26	البيئة القانونية
27	البيئة الفنية
27	الخطأ البشري
27	الاحتيال
28	الغشل الفني
28	6 أنظمة المدفوعات وتسوية الأوراق المالية
29	خطوات أساسية في مقاصة وتسوية الأوراق المالية

29	المخاطرة في تسوية الأوراق المالية
30	التسليم مقابل الدفع
30	إدارة المخاطر في أنظمة تسوية الأوراق المالية

30	<b>7 المدفوعات عبر الحدود والإطار الدولي</b>
31	الفروق بين ترتيبات المدفوعات المحلية والدولية
31	نظام المدفوعات العالمي
32	المعايير الدولية لأنظمة المدفوعات
34	مخاطرة التسوية بعملة مختلفة

## موجز

بالرغم من تعدد أنظمة المدفوعات إلا أن لها دائماً الهدف نفسه وهو إتاحة الفرصة لتحويل الأموال من حساب في مصرف إلى حساب في مصرف آخر. والبيد للادفع والمدفوع له هو تسوية هذه العملية نقداً أو من خلال المقايضة. وتستخدم المصارف نفسها أنظمة المدفوعات أيضاً لتحويل النقد في عملياتها الخاصة (كعمليات مختلفة عن عمليات زبائنها).

ومهما اختلفت صيغ أنظمة المدفوعات يمكن دائماً النظر إليها على أنها تشمل ثلاثة عناصر أو عمليات رئيسية:

- (1) هي وسيلة تحويل بالمبادرة بالدفع، أي أن يقوم الدافع بتحويل مصرفه تحويل النقد.
- (2) وسيلة لنقل أو تبادل تعليمات الدفع فيما بين المصارف المعنية، يشار إليها عادة المقاصة.
- (3) وسيلة للتسوية بين المصارف المعنية، أي أن يقوم مصرف الدافع بالتعويض لمصرف المدفوع له إما ثنائياً أو من خلال حسابات للمصرف لدى جهة تسوية كطرف ثالث وتكون عادة، ولكن ليس دائماً، المصرف المركزي.

يبحث هذا الكتيب هذه العمليات بشكل تفصيلي ولاسيما القضايا المتعلقة بالمخاطر والسياسة التي تمثلها. إلا أنه يجب تذكر دائماً أن هذه العملية تنضوي على عدد من المخاطر والمشاكل العامة ولا توجد طريقة بعينها للتعامل معها. وقد لا تكون الحلول الناجعة في بلد ملائمة بالضرورة لبلد آخر. ومن الأهمية بمكان التركيز عند وضع نظام

مدفوعات جديد أو تعديل النظام القائم على الاتفاق وعلى التعاون بين المصرف المركزي والمصارف التجارية كقائمين على النظام وبين مشغلي النظام وزيائهم.

## أنظمة المدفوعات

### 1 دور المصرف المركزي في أنظمة المدفوعات

#### ما هي أهمية أنظمة المدفوعات

لم تكن عمليات أنظمة المدفوعات موضوعاً يثير اهتمام المصارف المركزية حيث كان ينظر إليها على أنها نشاط ميكانيكي داخلي لا ينضوي على أية أسئلة حقيقية بشأن السياسة. إلا أن هذا الموقف قد تغير. فقد شهدت اقتصادات السوق المتطورة الرئيسية خلال السنوات الخمسة عشر الماضية التغيرات التالية:

(أ) زيادة كبيرة في العائد من أنظمة المدفوعات من حيث عدد الصفقات والأهم من ذلك من حيث قيمة هذه التحويلات. ولقد انعكس هذا تحديداً في النمو السريع في نشاطات الأسواق المالية في مختلف أنحاء العالم وفي المدفوعات التي تتم من خلال نشاط الأسواق هذا.

(ب) التقدم التكنولوجي الكبير الذي نتج عنه إمكانية تحويل الأموال بسرعة أكبر من خلال أنظمة المدفوعات.

يشرح الجدول 1 حجم التدفقات في أنظمة المدفوعات في الاقتصادات العشر الكبرى حيث يمكن من خلال النظر إلى بيانات المملكة المتحدة ملاحظة أن واردات نظام المدفوعات السنوي هي أكبر باثنتين وأربعين مرة من الـGDP السنوي. وبعبارة أخرى، يمكن خلال حوالي ستة أيام عمل فقط لأنظمة المدفوعات في المملكة المتحدة تحقيق قيمة تساوي الناتج المحلي السنوي للبلد. وتصبح هذه الأرقام أكثر إثارة في دول أخرى مثل سويسرا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية.

لذا هنالك اليوم تفهم وإدراك واسع للدور المركزي الذي تلعبه أنظمة المدفوعات في أي اقتصاد سوق:

- كعنصر حيوي في البنية التحتية المالية للاقتصاد؛
- كقناة ضرورية للإدارة الاقتصادية الفعالة ولاسيما من خلال السياسة النقدية؛
- كوسيلة لتحسين الكفاءة الاقتصادية.

الجدول 1: حجم تدفقات المدفوعات والـGDP في الدول العشرة الرئيسية (بيانات 1994)

أي: عدد الأيام لتحقيق حجم أعمال الـGDP السنوي	نسبة حجم أعمال نظام المدفوعات إلى الـGDP	حجم الأعمال السنوي في أنظمة المدفوعات ( \$ 000 مليار )	
1/45	47.5	10.9	بلجيكا
12	20.7	11.6	كندا
1/25	43.9	58.3	فرنسا
4	63.0	129.1	ألمانيا
1/212	29.9	20.4	إيطاليا
1/2	100.9	463.4	اليابان

:6	37.5	12.4	هولندا
<sup>3</sup> / <sub>47</sub>	32.6	6.4	السويد
:2	93.9	24.5	سويسرا
6	41.9	24.9	المملكة المتحدة
<sup>1</sup> / <sub>43</sub>	73.7	506.5	الولايات المتحدة

سنبحث فيما يلي كل من هذه الأدوار

### أنظمة المدفوعات والاستقرار المالي

بالأخذ بالاعتبار الدور المركزي لأنظمة المدفوعات لن يكون من الصعب ملاحظة أن حدوث أي خلل في عمليات هذه الأنظمة يمكن أن ينعكس بشكل جدي على الأسواق المالية التي تخدمها. فمثلاً، عند حدوث فشل في نظام المدفوعات قد لا يتم الإيفاء بالتزامات المدفوعات في سوق ما في الوقت المحدد وكنتيجة لذلك ستتزعزع الثقة ليس فقط في الوضع المالي لتجار معينين في السوق بل في السيولة والاستقرار في الأسواق ككل.

وبالمقابل، قد يكون لأي تطور حاد في سوق أو مؤسسة مالية أثر معيق على عمليات نظام المدفوعات. مما قد يتسبب في نشوء مشكلة مالية مباشرة في واحد أو أكثر من المصارف العاملة في نظام المدفوعات كما قد يؤثر على المصارف الأخرى الأعضاء في النظام. وقد يثير الخوف ويتسبب في حدوث صعوبات في التسوية بين المصارف وبالتالي يعيق إرسال تعليمات التحويل للمصارف المتأثرة. فإذا انتشرت المشكلة أو كان المصرف المتأثر هاماً في نظام المدفوعات فعندها قد تكون النتيجة اختناق (gridlock) في الشبكة ككل.

ولذا فإن استقرار الأسواق المالية والمصرفية واستقرار نظام المدفوعات عملية تفاعلية باتجاهين. وتحتاج المصارف والمشفرون على الأسواق المالية للتواصل بشكل وثيق مع القائمين على نظام المدفوعات لضمان حلّ المشاكل بأكبر قدر ممكن من السرعة أو التنبؤ بها وحلّها في أبكر مرحلة ممكنة.



## أنظمة المدفوعات وتنفيذ السياسة النقدية

تلعب القيمة الكبيرة لنظام المدفوعات في اقتصاد السوق المتطور دوراً رئيسياً في التنفيذ الناجح لإحدى أهم مسؤوليات أي مصرف مركزي وهي تحقيق الاستقرار النقدي والمحافظة عليه.

تتمثل الأداة الرئيسية للسياسة النقدية في اقتصاد السوق الحديث بسعر الفائدة القصيرة الأجل وهو السعر الذي يمكن للمصارف التجارية الاقتراض والإقراض به في أسواق المال. وتضبط المصارف المركزية سعر الفائدة من خلال قدرتها كمزود للسيولة للنظام المصرفي في التأثير على التوازن بين العرض والطلب من النقد في أسواق النقد. وفي بعض الدول، تستخدم هذه المصارف تغيير مستويات الاحتياطي الإلزامي للمصارف التجارية لديها للتأثير على توازن العرض والطلب وبالتالي إيجاد الحركة المطلوبة في أسعار الفائدة القصيرة الأجل ومن ثم في وضعية أسعار الفائدة في الاقتصاد ككل. وفي دول أخرى، كما هو الحال في المملكة المتحدة مثلاً، تصمم عمليات السوق المفتوح للمصرف المركزي لضمان أن يواجه سوق النقد في كل يوم نقصاً مما يجعل بإمكان المصرف المركزي عندها إعانته بمستوى سعر الفائدة الذي يرغب أو يريد المحافظة عليه في السوق.

تمثل كلا الطريقتين منهجاً متوجهاً نحو السوق في تنفيذ السياسة النقدية وبالتالي تتطلبان:

- أن تستخدم أسواق النقد بين المصارف بنشاط من قبل المقرضين والمقرضين (أي فيها سيولة) وبالتالي تكون بمثابة المؤشر الموثوق لحالة النقد في الاقتصاد ككل؛
- أن يكون بإمكان المصرف المركزي التنبؤ بشيء من الوثوقية بالتأثيرات اليومية الرئيسية على سيولة سوق النقد ولاسيما التدفقات الرئيسية للنقد بين الحكومة والقطاع الخاص (مثلاً، وصولات الضرائب من جهة والإنفاق الحكومي من جهة أخرى).

لذا توجد حاجة ماسة لوجود نظام موثوق للمدفوعات عالية القيمة في تسوية اليوم نفسه لتحقيق هذين الشرطين.

## أنظمة المدفوعات والكفاءة الاقتصادية

قد يتطلب تنفيذ تعليمات الدفع وانتقالها من المصرف الدافع إلى المصرف المدفوع له وتسوية حساب الاستلام النهائي أسابيع بدلاً من أيام إذا كان نظام المدفوعات غير كفوء وغير موثوق. وبالإضافة إلى هذا، قد لا يكون توقيت هذه العملية محددًا أي يحتاج أياماً عدة في بعض الحالات وأسبوعين في حالات أخرى. لاشك أن نقص الكفاءة هذا في نظام المدفوعات يشكل ظرفاً غير ملائم للمستخدمين وقد يكون له تأثيرات سلبية على عمل الاقتصاد ككل. فإذا ما حجزت الأموال في نظام المدفوعات فلن تكون متوفرة للآخرين لأغراض منتجة وكذلك لا يستطيع الوكلاء الاقتصاديون التنبؤ بشكل دقيق بوصول الأموال مما يعني أنه سيصعب عليهم التخطيط لإنفاقاتهم بطريقة مجدية وكفوءة.

## نطاق عمل المصرف المركزي وطبيعته في أنظمة المدفوعات

ترتبط عملية أنظمة المدفوعات بشكل وثيق بالهدفين الرئيسيين للمصارف المركزية في تحقيق الاستقرار المالي والاستقرار النقدي وسيكون لها تأثير على أداء الأهداف الأشمل للرفاه الاقتصادي. إذا ما هو الدور الذي يجب أن يلعبه المصرف المركزي بالنسبة لأنظمة المدفوعات للبلد بحيث يستطيع ضمان أن تكون هذه الأنظمة منطوية بما فيه الكفاية لتحقيق هذه الأهداف؟ للإجابة عن هذا السؤال يمكن أولاً الأخذ بالاعتبار مختلف الأدوار المحتملة للمصرف المركزي في عملية أنظمة المدفوعات والتي يمكن أن تصنف في أربعة وظائف منفصلة:

(1) كـمستخدم لأنظمة المدفوعات: لدى المصرف المركزي عملياته التي يجب أن يقوم بها والتي تحتاج إلى حركة في النقد وتتضمن تسوية عمليات السوق المفتوح الرسمية من خلال نظام المدفوعات بحيث يمكن تنفيذ السياسة النقدية وتسوية المدفوعات للصفقات الرسمية بالأوراق المالية الحكومية (بما فيها الإصدارات الجديدة ودفع قيمة السندات)، إما على المدى القصير في الأسواق المالية أو المدى الطويل في أسواق السندات الحكومية. وكذلك تسوية المسار الخاص بالعملة المحلية في صفقات القطع الأجنبي

الرسمية وكما هو الحال في أي شركة، فإنه لدى المصرف المركزي سندات ورواتب ومدفوعات تعاقد يجب أن يدفعها ويتضمن كل هذا استخدام نظام المدفوعات.

(2) كعضو في أنظمة المدفوعات: يمكن للمصرف المركزي أن يدفع ويتلقى مدفوعات نيابة عن زبائنه مثل الوزارات الحكومية أو المصارف المركزية الأخرى.

(3) كمقدم لخدمات الدفع: تتضمن هذه الخدمات ترتيبات تسوية تسهيلات الحسابات للمصارف التجارية العاملة في أنظمة المدفوعات وكذلك تقديم الأجهزة والبرمجيات اللازمة إما منه أو بالتعاون مع المصارف التجارية أو الجهات التجارية الأخرى أو شبكات الاتصالات لأنظمة المدفوعات.

(4) كأمين على المصلحة العامة: يمكن أن يتضمن هذا الدور الواسع أي من الأمور التالية: العمل كمنظم لنظام المدفوعات؛ ومكشرف على الأعضاء في النظام (الإشراف المصرفي) وتقديم الإشراف والإدارة والتخطيط لأنظمة المدفوعات والتحكيم في حالات الشكاوى؛ والتعامل مع إجراءات التعويض. وقد يعمل المصرف المركزي أيضاً في قضايا أوسع مثل تشجيع التنافسية أو تشجيع التنمية وتبني معايير فنية.

وهناك وظيفة خامسة للمصرف المركزي يجب تجنبها إذا أمكن وهي أن يعمل كضامن للتسوية اليومية باستخدام فعال للأموال العامة للإيفاء بالتزامات المصارف التجارية الناتجة عن نشاطها في نظام المدفوعات. وسنبحث هذا الموضوع بشيء من التفصيل لاحقاً.

أظهر مسح لاقتصادات الأسواق المتطورة الرئيسية وجود تنوع كبير في عمل المصارف المركزية في أنظمة المدفوعات. وتنعكس هذه التفاوتات إلى حد كبير الخلفية الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والسياسية للدول المعنية. وبالتالي فقد تعمل بعض المصارف المركزية بشكل وثيق جداً في وضع أنظمة المدفوعات وإدارتها وتشغيلها (في دول مثل فرنسا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا)؛ وقد يكون لها قدرة تشريعية أكبر تتعلق بمسؤوليات تشريعية محددة (مثل إيطاليا وألمانيا والسويد)؛ وفي بعض الدول، تعمل المصارف المركزية بشكل فعال في مجال تنفيذ المدفوعات للزبائن. إلا أنه في المملكة المتحدة لا يقوم المصرف المركزي تحديداً بأي من هذه العمليات. بل يركز بدلاً عن ذلك على الترتيبات التجارية لخدمات المدفوعات وفق الإطار القانوني الذي يعتمد كثيراً على العقد. ويعمل مصرف إنجلترا على ضمان كفاءة الأنظمة.

وبالرغم من اختلاف أساليب اشتغال المصرف المركزي في أنظمة المدفوعات يبقى الهدف الأساسي دائماً متشابهاً أي ضمان استدامة عمل هذه الأنظمة بشكل يتلاءم مع احتياجات المستخدمين وبأقل قدر ممكن من المخاطرة وبكفاءة معقولة.

## 2 البدء بالدفع – اختيار وسائل الدفع

### تحديد احتياجات المدفوعات

البدء بالدفع هو الخطوة الأولى والمرئية أكثر في مجمل عملية تحويل الأموال فيما بين الحسابات المصرفية لزبائن عدة. يعتمد اختيار وسيلة الدفع لصفقة معينة على الإجابات على الأسئلة التالية:

- ما هي الكلفة المترتبة على الزبون من جراء استخدام وسيلة معينة؟
- هل ستتم الصفقة وجهاً لوجه (مثلاً في متجر) أو صفقة مع جهات بعيدة؟
- هل هي تعامل دوري (مثلاً شهرياً أو فصلياً) أم أنها صفقة لمرة واحدة؟
- هل لها طابع ملح (أي هل تتطلب توفر الأموال للمتلقى في نفس اليوم) أم لا؟
- هل هي مدفوعات عالية القيمة أم محدودة؟
- هل هي مدفوعات محلية أم بعيدة؟
- هل هي محلية أو عبر الحدود؟

يعكس تنوع وسائل الدفع المتوفرة في أي بلد بالضرورة الخلفية التاريخية والاجتماعية لهذا البلد إلا أنه من الأهمية بمكان أن يتم الاختيار بشكل ينسجم مع تطور متطلبات الدفع غير النقدي في هذا البلد.

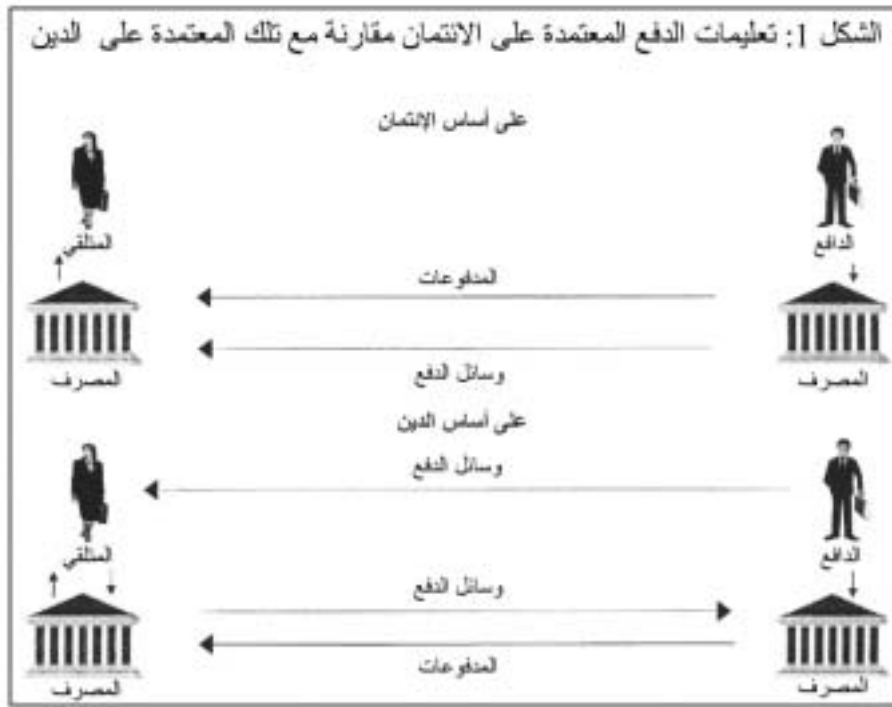
## المظاهر الثلاثة الرئيسية لوسائل الدفع

### (أ) الصيغة المادية

وهي الأكثر وضوحاً في تصنيف وسائل الدفع. فتقليدياً، تستخدم الصيغة المادية لتعليمات الدفع في شكل وِرقِي: شيك أو أمر دفع مثلاً وتستخدم بشكل متزايد اليوم بطاقات الدفع من نوع معين أو أن يقوم المرسل (شخصياً أو بواسطة الهاتف أو الفاكس أو التلكس) بإعطاء مصرفه تعليمات إلكترونية بالدفع.

### (ب) مظاهر أمان

ترتبط بالصيغة المادية لتعليمات الدفع مظاهر أمان للتحقق من أن التعليمات صحيحة وأنه ليس فيها أي تلاعب. وتقليدياً، تتم هذه الطريقة من خلال إمضاء الشخص. ويتبع بشكل متزايد اليوم استخدام وسيلة رقم التعريف الشخصي (PIN) الذي يدخله المرسل في حالة إعطاء تعليمات إلكترونية مباشرة وباستخدام كلمة السر.



### (ج) تعليمات الدفع المعتمدة على الائتمان مقارنة مع تلك المعتمدة على الدين

قد يكون هذا المظهر أقل وضوحاً في التمييز بين الطريقتين إلا أنه مع ذلك هام جداً. فعندما تستخدم وسيلة معتمدة على الائتمان (مثلاً أمر دفع)، يعطي المرسل تعليمات مباشرة إلى مصرفه للقيام بالتحويل للمصرف المتلقي. أما عندما تستخدم الوسيلة المعتمدة على الدين (مثلاً شيك) فعندها يقوم المرسل أولاً بإعطاء التعليمات إلى الملتقي نفسه ومن ثم يمرر المتلقي هذه التعليمات إلى مصرفه الذي يقوم بنقل التعليمات إلى مصرف المرسل. لذا، كما يبدو من الشكل 1، ينتقل النقد في الوسيلة المعتمدة على الائتمان باتجاه بينما ينتقل في الوسيلة المعتمدة على الدين بالاتجاه المعاكس.

سنبحث موضوع الاختيار بين إحدى الوسيلتين في سياق هذا القسم الذي سنشرح بشيء من التفصيل الأنماط الرئيسية لوسائل الدفع.

## وسائل الدفع بالتفصيل

### (1) الشيكات

الشيك هو وسيلة تعتمد على الدين في شكل طلب مكتوب بدفع مقدار معين من المال عندما تقدم هذه الوسيلة إلى المؤسسة المصدرة (مصرف الدافع). وهي وسيلة شائعة جداً في كندا وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية (أنظر الجدول 2 لاحقاً). يرجع جزء من شعبيتها لإمكانيات تأقلمها إذ أنه يمكن استخدامها في حالات مختلفة في عمليات نقاط البيع في المتاجر مثلاً وأيضاً في ترتيب صفقات بعيدة (دفع فواتير الموردين مثلاً).

والشيكات مرغوبة من وجهة نظر الدافع بسبب وجود مدة فاصلة بين كتابة الشيك وخضمه من حسابه في المصرف الدافع. وهي بهذا المظهر يمكن أن تستخدم بشكل متعمد من قبل الشركات لتحسين إدارتها للتدفقات النقدية.

إلا أنه وفي كافة وسائل الدفع بالدين هنالك مشكلة احتمال عدم وجود رصيد لدى محرر الشيك (الشخص الذي يقوم بالدفع). فما الذي يضمن لمن تسلمه أن له قيمة جيدة، أي أن الدافع لديه المال في حسابه المصرفي لتسديد الشيك. وهناك عدد من الأساليب للتعامل مع هذه المشكلة:

(أ) **بطاقات ائتمان الشيكات:** وضعت المصارف في بعض الدول خطط ائتمان شيكات لتحسين مصداقية الشيكات حيث تدعم الشيكات بواسطة بطاقة بلاستيكية (بطاقة ائتمان الشيك) يصدرها المصرف لعملائه ويمكن أن تقدم مع الشيك وتعطى بمثابة ضمان للمتلقي (عادة صاحب المتجر) بأن الشيك سيتم احترامه من قبل مصرف الشخص الدافع (حتى سقف معين).

الجدول 2: الأهمية النسبية لوسائل الدفع بدون نقد وفق عدد الصفقات (بيانات عام 1994: % من مجمل عدد الصفقات	شيكات	تحويلات ائتمانية	دين مباشر	بطاقات دفع
بلجيكا	12	61	9	18
كندا	53	6	6	35
فرنسا	47	16	12	16
ألمانيا	8	49	40	3
إيطاليا	34	47	5	5
هولندا	6	64	22	8
السويد	-	82	6	12
سويسرا	3	78	3	16
المملكة المتحدة	40	20	17	23
الولايات المتحدة	78	2	1	19

في بعض الحالات قد لا يكون المجموع الكلي 100% بسبب بنود أخرى.  
المصدر: مصرف التسويات الدولية: "إحصائيات حول أنظمة المدفوعات في مجموعة الدول العشرة".  
لا تتوفر بيانات حول اليابان.

(ب) **الشيك كوسيلة دفع مسبق:** يمكن أن يصدر لربائين المصرف مع الشيكات التي لديهم مبلغ معين يستوفى من حساباتهم مسبقاً. فالشيكات السياحية وكمبيالات المصرفيين هي أمثلة عن هذه الوسيلة المسبقة الدفع. يمكن أن يقبل الزبون المتلقي وسائل الدفع هذه وهو على ثقة بأنها ستكون مؤكدة (إذا ما كان المصرف المصدر نفسه ذو مصداقية). وهنا لا يستفيد الزبون الدافع من ميزة التأخير الذي ذكرناه أعلاه.

(ج) **القوانين:** لن يصدر الدافعون شيكات يعرفون بأنهم قد لا يستطيعون الوفاء بالتزاماتها لأن هذه ممارسات غير قانونية وعليها غرامات (أو حتى حكماً بالسجن). وبالإضافة إلى أنه قد تصادر دفاتر شيكاتهم ويسحب حقهم باستخدام الشيكات لفترة معينة.

### (2) التحويلات الائتمانية

التحويلات الائتمانية (كما تسمى مدفوعات الجيرو) هي عبارة عن وسائل تقليدية لإجراء مدفوعات غير نقدية تستخدم في عدد من الدول الأوروبية بما فيها بلجيكا وألمانيا وهولندا والسويد وسويسرا (أنظر الجدول 2). يمكن أن تكون في شكل ورقي أو إلكتروني ويمكن أن تستخدم للمدفوعات المستحقة وغير المستحقة (مثلاً أسبوعياً وشهرياً وفصلياً). إلا أنها غير ملائمة لتعاملات نقاط البيع.

وهناك ميزة خاصة للتحويلات الائتمانية تتجلى بأن الزبون المتلقي لن يقلق بشأن مصداقية انتمان الدافع لأنه وبالتعريف لا يمكن إرسال التحويلات الائتمانية بدون الحصول على موافقة مصرف الزبون الدافع وبدون الدفع من حساب الزبون الدافع. (لذا، كما هو الحال في الشيكات المسبقة الدفع أو في كمبيالات المصرفيين فإن الدفع سيكون مؤكداً للزبون المتلقي من حساب الزبون الدافع من حيث تكليف حسابه فوراً).

بإمكان الزبائن الذين يحتاجون لتقديم مدفوعات مستحقة كمدفوعات أفساط المنازل وأفساط التأمين... الخ أن يدخلوا في ترتيبات طلب دفع مع مصرفهم وهو الذي يتصل لتنفيذ التحويلات الائتمانية اللازمة على أساس بيانات دورية محددة لزبون معين وبمقدار محدد. ويمكن ترتيب ذلك بالشكل نفسه للزبائن من الشركات لمدفوعات محددة (مثلاً أجور أو رواتب) وفق ترتيبات انتمان مباشر.

يمكن للزبائن الذين يحتاجون للقيام بمدفوعات ذات قيمة عالية في وقت محدد استخدام وسائل التحويل الائتماني الإلكتروني. فهي تقدم موثوقية كبيرة للزبون المتلقي كما يمكنه أن يتسلم المال في نفس اليوم الذي قام به الدافع بتحرير التحويل. ومن الواضح غلبة التحويل الائتماني الإلكتروني وذلك عندما يتعلق الأمر بالقيمة الكلية للمدفوعات وليس بعدد الصفقات. أنظر الجدول 3.

الجدول 3: الأهمية النسبية لوسائل الدفع غير النقدية حسب القيمة (بيانات عام 1994؛ % من القيمة الكلية)

بطاقات دفع	تحويلات ائتمانية			شيكات	
	دين مباشر	ورقية	إلكترونية		
..	1	69	25	5	بلجيكا
..	..	..	1	99	كندا
..	1	57	37	4	فرنسا
..	2	23	73	2	ألمانيا
..	..	9	85	5	إيطاليا
..	1	..	99	..	هولندا
1	3	30	66	..	السويد
..	..	..	100	..	سويسرا
..	1	2	89	8	المملكة المتحدة
..	1	..	87	12	الولايات المتحدة

في بعض الحالات قد لا تكون القيمة الكلية هي 100% بسبب بعض التقريب للرقم الأعلى.  
المصدر: مصرف التسويات الدولية: "إحصائيات حول أنظمة المدفوعات في مجموعة الدول العشرة".  
لا تتوفر بيانات حول اليابان.  
.. تمثل لا شيء أو أقل من 0.5%.

### (2) مدفوعات الدين المباشر

الدين المباشر هو عبارة عن وسيلة طورت خصيصاً لمدفوعات الزبائن الدورية المستحقة وهي كالتطلبات المستحقة ملائمة للأتمتة وقد أصبحت ذات أهمية متنامية في عدد من الدول فهي الأكثر شعبية في ألمانيا وهولندا (أنظر الجدول 2 أعلاه). يعطي الزبون الدافع في مدفوعات الدين المباشر تفويضاً لمصرفه للأخذ من حسابه المبلغ عند تلقي التعليمات التي يقدمها الزبون المتلقي (مثال شركة خدمات عامة أو شركة تأمين).

### (3) بطاقات الدفع

إن الاختيار الأساسي هنا هو بين بطاقات الائتمان وبطاقات الدين. تشير بطاقة الائتمان إلى أن حاملها قد منح خطأ من الائتمان من قبل المصرف الذي أصدر البطاقة يسمح له بشراء أشياء حتى سقف معين يتم ترتيبه مسبقاً. لذا منح الائتمان بحيث يمكن تسويته بشكل كامل في نهاية فترة محددة أو يمكن تسويته جزئياً من خلال الحساب الذي يؤخذ كائتمان ممتد وفق فائدة محددة. ومثال على ذلك بطاقات السفر وبطاقات الترفيه (بطاقات إنفاق) والتي تعمل على أساس مبدأ مشابه فيما عدا كون حامل البطاقة لم يعط الفرصة لتمديد الائتمان وعليه تسوية مجمل مقدار الدين في نهاية فترة معينة.

تتيح بطاقة الدين لحاملها إمكانية القيام بمشتريات مباشرة وأن يدفع من حسابه المصرفي إلا أنها لا تقدم فرصة من الائتمان الحر لحامل البطاقة بعد أن يقوم بالشراء. وتبدو للبعض على أنها الوسيلة الأكثر ملائمة بدلاً من كتابة الشيك عند نقاط البيع.

قد يتطلب كل من نظامي بطاقات الائتمان وبطاقات الدفع إجراءات تفويض حيث يكون بإمكان التجار عند نقاط البيع الحصول على الموافقة من مصدر البطاقة لقبول الصفقة (وهذا أمر يتم قبوله كوسيلة إلكترونية على الإنترنت بشكل متزايد).

وهناك نوع ثالث من بطاقات الدفع تطور الآن وهي البطاقات المسبقة الدفع. هذه البطاقة متصلة بحلقة حاسوبية متكاملة لها قيمة إجمالية تسحب قيمتها إما من حساب مصرفي لحامل البطاقة أو مقابل نقد. تزول قيمة هذه البطاقة عند القيام بالمشتريات باستخدام بعض نقاط البيع الخاصة. وهناك بطاقات مدفوعة مسبقاً لأغراض خاصة محددة ولا يمكن استعادتها وهي موجودة في الأسواق منذ سنوات عدة حيث تستخدم في أكشاك الهاتف وفي مواقف السيارات مثلاً. وسيكون الجيل الجديد من هذه البطاقات متعدد الأغراض وبالإمكان إعادة استخدامها.

يمكن أن تقوم بطاقات الدفع بوظائف غير الدفع وتحديداً، يمكن أن تستخدم كبطاقات ضمان شيكات (كما ذكرنا أعلاه) أو كبطاقة سحب في آلات الدفع الآلي.

### 3 عمليات المقاصة والتسوية في أنظمة المدفوعات

بعد أن بحثنا في الفقرة السابقة مختلف الوسائل التي يمكن استخدامها للدفع، سنبحث هنا ما الذي يحدث لتعليمات الدفع وكيف يتم تبادلها فيما بين المصرف المرسل والمصرف المتلقي وكيف تقوم هذه المصارف بتسوية الدفع فيما بينهما وصولاً إلى حصول المصرف المتلقي على النقد بشكل نهائي.

#### ترتيبات المراسلة الثانية

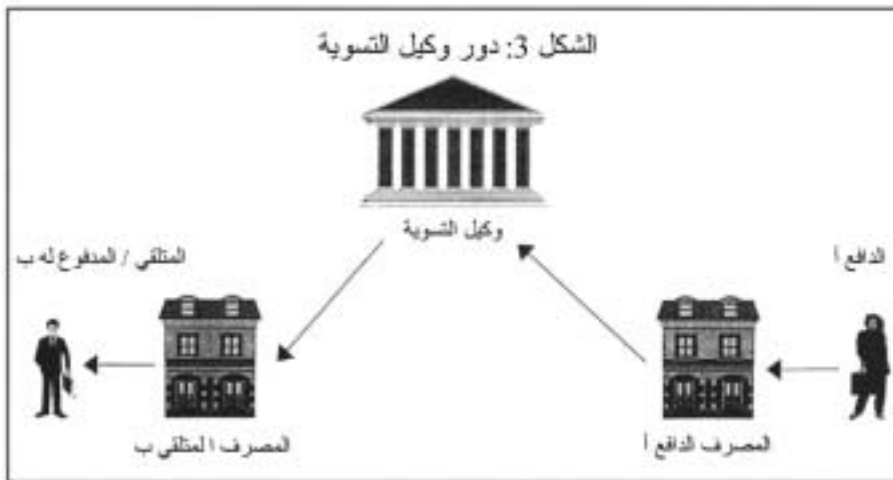
يتجلى الترتيب الأبسط للمقاصة والتسوية في قيام المصرفين بعقد علاقة مراسلة ثنائية حيث يحجز كل مصرف حساباً لدى المصرف الآخر نظام حسابات متبادلة (nostro/vostro).



حسب الشكل أعلاه سيرى الدافع (أ) حسابه المصرفي في المصرف (أ) ينخفض وسيرى المتلقي (ب) حسابه المصرفي يزداد كنتيجة لنقل النقد. ويوجد بين المصرفين المعنيين تبادل لتعليمات الدفع وهناك احتمالان: الاحتمال الأول هو أن يقوم المصرف (أ) بزيادة الرصيد في حساب المصرف (ب) أو أن يقوم المصرف (ب) بتخفيض رصيد حساب المصرف (أ) الذي لديه (سيتم الاعتماد على ما إذا كان المصرف (ب) يرغب أو لا يرغب بالاحتفاظ برصيد مرتفع مع المصرف (أ)). فإذا لم يكن يرغب فعندها سيختار المصرف (ب) البديل الثاني).

#### وكلاء التسوية

بدلاً من الاحتفاظ بحسابات تسوية في شكل حسابات متبادلة (nostro / vostro)، قد تفضل المصارف تسوية الحسابات فيما بينها من خلال طرف ثالث أو ما يسمى بوكيل التسوية الذي قد يكون إما جهة تجارية أخرى كما هو الحال عادة أو مصرفاً مركزياً. (وسنفترض فيما تبقى من هذا الفصل أن وكيل التسوية هو المصرف المركزي). وفي مثالنا الحالي سينخفض رصيد حساب المصرف (أ) لدى المصرف المركزي ويزداد رصيد حساب المصرف (ب).



### التسوية الإجمالية مقارنة بالتسوية الصافية

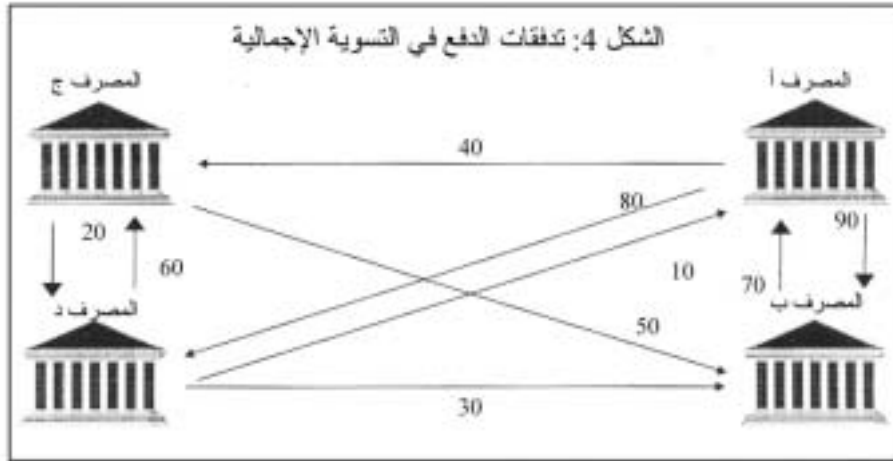
بعد أن بحثنا أين سنتم التسوية فيما بين المصارف، هنالك الآن سؤال هو كم مرة يجب أن تحدث التسوية: عدد المرات وعدد التسويات وتوقيتها في بنود الحسابات.

ففي التسوية الإجمالية، ينقل كل طلب دفع من المصرف الدافع إلى المصرف المركزي ويتم تسويته بشكل إفرادي في حسابات المصرفين الدافع والمتلقي. لذا سيكون هنالك بند دائن وبند مدين لكل منهما ويسوى كل طلب دفع على حدة.

وبالمقارنة مع التسوية الصافية يتم تخفيض عدد بنود حساب التسوية من خلال عملية تصفية دفعة صادرة مقابل الدفعة الداخلة قبل إتمام التسوية.

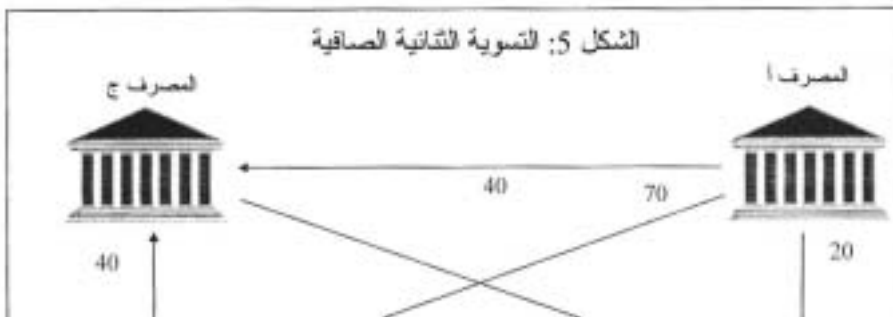
### حساب التسوية الصافية

تتم إجراءات التصفية على مرحلتين: إما الشكل الذي يعتمد على أساس وضع الإدخالات لإرسال حساب تسوية وهذه نشرحها من خلال فكرة نظام الدفع بأربع مصارف حيث تقوم المصارف بتبادل تعليمات الدفع. (أنظر الشكل 4).



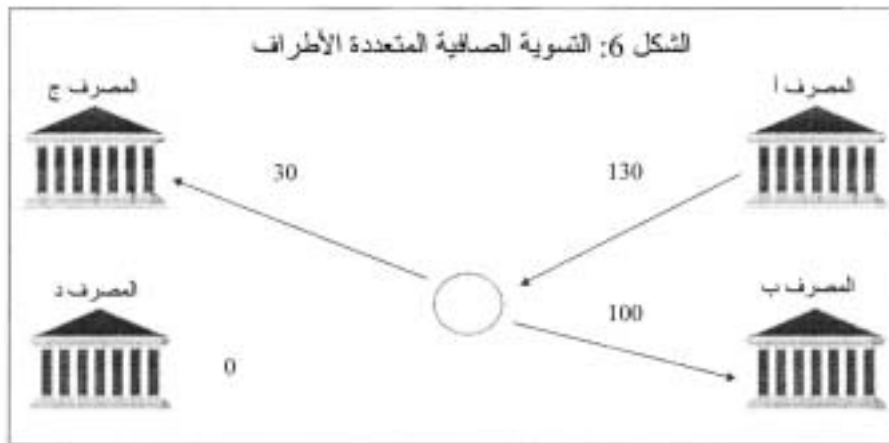
يظهر الشكل أن تعليمات الدفع قد تم نقلها في اتجاهين فيما بين زوجين من المصارف (بين المصرف أ والمصرف ب)، ولكن فقط في اتجاه واحد لكل زوج (بين المصرف ب والمصرف د). وفي حالة التسوية الإجمالية يتم تسوية كل دفعة مفردة فيما بين حسابات التسوية لدى المصرف المركزي.

تعني التصفية الثنائية أن تتم تسوية الطلبات الثنائية والالتزامات فيما بين كل زوج من المصارف. يعني هذا مثال المصارف الأربعة أن كل مصرف سيكون لديه ثلاثة وضعيات ثنائية منفصلة مع الأعضاء الآخرين في النظام. ويمكن أن تكون هذه الوضعيات إما "دفع صافي" أو "تلقي صافي" أو "صفر التزامات" (مع أن هذه الحالة الأخيرة غير متضمنة في هذا المثال). وبهذا فإنه في الشكل التالي سيكون المصرف (أ) هو "دافع صافي" للمصارف الثلاث الأخرى بينما المصرف (د) هو متلقي صافي من المصرف (أ)، و(ب) و(ج) دافعين صافيين. يمكن أن تستخدم هذه الوضعيات الصافية الثنائية بدلاً من الأرقام الإجمالية للتسوية بين المصارف.





المرحلة الثانية في عملية التصفية هي "التسوية الصافية المتعددة الأطراف" حيث يقوم كل مصرف في النظام بتسوية وضعياته الصافية مع الأعضاء الآخرين في النظام وسيكون هنالك بند إدخال حساب تسوية واحد لكل مصرف ويظهر هذا في الشكل رقم 6.

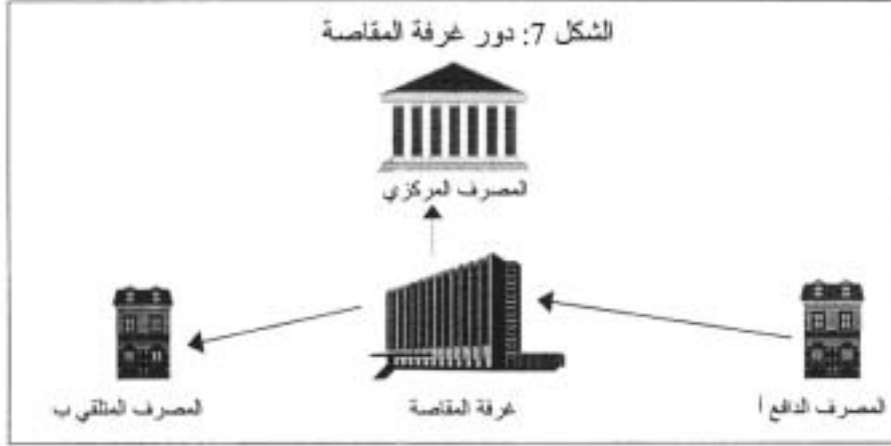


وفق التسوية الصافية المتعددة الأطراف، يكون المصرف (أ) هو دافع صافي والمصرفين (ب) و(ج) متلقين صافيين بينما المصرف (د) لديه وضعية صافية صفر. ويمكن تقديم هذه العملية بمجملها بشكل مبوب في مصفوفة تصفية (الجدول 4): الذي يظهر كافة المدفوعات الإجمالية فيما بين كل زوجين من المصارف وكيفية اشتقاق الوضعيات الصافية المتعددة الأطراف.

الجدول 4: مصفوفة التسوية					المصرف المرسل للدفعة
مجموع الالتزامات	المصرف المتلقي للمدفوعات				
	د	ج	ب	أ	
210	80	40	90	-	أ
70	0	0	-	70	ب
70	20	-	50	0	ج
100	-	60	30	10	د
450	100	100	170	80	مجمل المطالبات ومجمل الالتزامات
450	100	70	70	210	
0	0	30	100	130-	الوضعيات الصافية المتعددة الأطراف

تعمل أنظمة المدفوعات في التسويات الصافية المتعددة الأطراف عادة من خلال (غرفة المقاصة) وهي عبارة عن مكان مركزي يتم من خلاله تبادل التعليمات بالدفع وتكون الغرفة مسؤولة عن حساب الوضعيات الصافية المتعددة الأطراف للمصارف الأعضاء وكذلك نقل هذه التعليمات إلى المصرف المركزي من أجل نقلها للأعضاء في حسابات التسوية.

يقود هذا عادة إلى سؤال حول "توقيت التسوية". إذ يتطلب القيام بالتصفية تجميع التفاصيل حول المدفوعات الداخلة والخارجة المقدمة وفق فترة زمنية معينة تكون عادة يوم عمل كامل مع أنها قد تكون لفترات أقصر إلا أنها تسوى عادة خلال هذه الفترة. لذا يوجد تأخير فيما بين إعطاء التعليمات الأولية بالدفع وبين التسوية فيما بين مختلف الحسابات في المصرف المركزي. وقد تكون هنالك حالة تبادل تعليمات الدفع من خلال غرفة مقاصة إلى المصارف المتلقية قبل حصول التسوية. ولهذا مضامين هامة من حيث المخاطر في أنظمة المدفوعات وهو ما سنبحثه لاحقاً.



قد تتأخر التسوية أيضاً في أنظمة التسوية الإجمالية إذا ما كان الإرسال الفعلي للحساب ينفذ على أساس الإرسالية إلا أنه وبشكل يتزايد يتم استخدام أنظمة التسوية الإجمالية الإلكترونية وهي قادرة على إتمام التسوية بالوقت الحقيقي عند إعطاء تعليمات الدفع وبمجرد تقديمها من قبل المصرف الدافع.

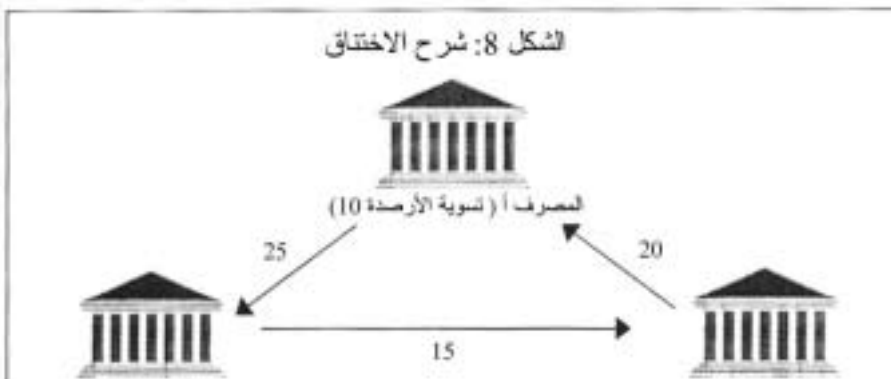
### غرف المقاصة

يمكن أن تتخذ غرف المقاصة في أنظمة المدفوعات أشكال عدة.

- قد تكون مملوكة ومشغلة من قبل المصرف المركزي نفسه أو من قبل مصارف تجارية أو من خلال الجمع بينهما.
- يمكن أن تصمم بحيث تقوم بإعطاء تعليمات الدفع ورقياً أو إلكترونياً (مؤتمتة) أو كلاهما. ففي الدفع الإلكتروني، تسوي غرف المقاصة هذه العملية على شكل إرساليات أو بالوقت الحقيقي عند وصول كل أمر دفع على حدة. ويتيح البديل الأخير لغرف المقاصة فرصة مراقبة الوضعيات الصافية للمصارف بشكل مستمر. وهذا أمر هام في حال وجود سقف معين (أنظر الفقرة التالية).
- قد تنظم لخدمة البلد ككل أو على أساس المناطق داخل البلد. وهذا الشكل الأخير مفيد في الدول التي يكون فيها الاتصال ضعيفاً أو تكون البنية التحتية للمواصلات ضعيفة وتوجد مسافات كبيرة فيما بين المراكز السكانية والنشاطات. ففي مثل هذه الحالات قد تحجز حسابات التسوية للمصارف في غرف المقاصة المحلية / الإقليمية في الفروع المحلية للمصرف المركزي.

### متطلبات السيولة للتسوية الإجمالية والصافية

هنالك ميزة خاصة للتسوية الصافية تتعلق بالمصارف التجارية أكثر من التسوية الإجمالية، وهي الحاجة لوجود مستويات أقل من الرصيد لإتمام حجم معين من المدفوعات بنجاح. نشرح ذلك من خلال مثال بسيط جداً في الشكل 8 والجدول 5.



في مثال المصارف الثلاثة والمدفوعات الثلاث أعلاه، إذا كانت التسوية على أساس إجمالي فعندها لن يتوفر لأي مصرف سيولة كافية لتغطية المدفوعات التي يرغب القيام بها. الأمر الذي سيجعل وكيل التسوية يرفض طلبات المدفوعات كافة. لذا يواجه النظام وضعاً نسميه "بالاختناق". ولن تتم أية مدفوعات خارجه لأي من المصارف الفردية بسبب إيقاف المدفوعات القادمة إلا أنه إذا قامت المصارف الثلاثة وبنفس المدفوعات ونفس المستويات من الأرصدة في حسابات التسوية / السيولة بترتيبات تسوية صافية متعددة الأطراف فعندها ستختفي المشكلة. فإذا ما نظرنا إلى هذا الأمر من خلال مصفوفة التسوية (بسيطة جداً) سنرى الحالة التالية:

الجدول 5: تجنب "الاختناق" باستخدام التسوية الصافية				
مجموع الالتزامات	المصرف المتلقي للمدفوعات			المصرف الذي يقوم بالدفع
	ج	ب	أ	
25	25	0	-	أ
20	0	-	20	ب
15	-	15	0	ج
60	25	15	20	مجموع المطالبات في وضعية السيولة الصافية المتعددة الأطراف
0	10	5-	5-	
	5	10	10	

إذاً، لدى كل من المصرفين (أ) و(ب) السيولة الكافية للإيفاء بالتزامات "الدافع الصافي" بينما المصرف (ج) لديه وضعية "متسلم صافي". وهذه القدرة على اقتصاد أرصدة حسابات التسوية جذابة تحديداً للمصارف التجارية علماً أن مثل هذه الأرصدة لا تحظى بأي فائدة.

وتاريخياً، تطورت أنظمة المدفوعات بترتيبات التسوية الصافية وكانت هي السائدة في اقتصادات السوق المتطورة إلا أن الفصل التالي سيركز على المخاطر التي يمكن أن تنشأ في مثل هذه الترتيبات ولاسيما عند القيام بمدفوعات عالية القيمة.

#### 4 مخاطر التسوية في أنظمة المدفوعات

سيبحث هذا الفصل والفصل التالي في المخاطر الرئيسية في عملية أنظمة المدفوعات. وهذه يمكن تقسيمها في مجموعتين أساسيتين: المخاطر المالية والمخاطر التشغيلية وكلاهما يمكن أن يشكل معوقاً منهجياً. سيركز هذا الفصل على المخاطر المالية وبتحديد أكثر على مخاطر المصرف التجاري الذي يفشل بالإيفاء بالتزاماته في التسوية: مخاطرة التسوية.

##### مخاطرة انتمان الزبون ومخاطرة تسوية الوكيل

هنالك نوعان تحديداً من المخاطر المالية أشير إليها سابقاً: مخاطرة انتمان الزبون ومخاطرة وكيل التسوية.

لمخاطرة انتمان الزبون وجهان. أولاً، هنالك مخاطرة عند سماح المصرف للزبون بالقيام بدفعات غير نقدية عندما لا يكون لدى هذا الزبون نقد كافي في حسابه المصرفي. وقد ينشأ هذا بسبب كون الزبون قد أكد لمصرفه بأن نقداً كافياً سيأتي إلى حسابه لاحقاً في نفس اليوم أو أنه قد يعكس قراراً من قبل المصرف لإعطاء الزبون إمكانية السحب على المكشوف. وثانياً، تنشأ مخاطرة انتمان الزبون عندما يقبل طرف نظير وسيلة نقل دين مثل الشيك من نظير

آخر في تبادل للبيانات أو الخدمات – والمخاطرة هنا عدم وجود رصيد كاف. ومهما كان سبب هذه المخاطرة، فهي تنتج عن قرار اعتمد على حكم تجاري أو خبرة وليست مخاطرة تنشأ بالتحديد من تشغيل النظام.

تشير مخاطرة وكيل التسوية إلى فشل وكيل التسوية الذي يخدم نظام الدفع. ويمكن أن يفقد هذا إلى إلغاء كافة مدفوعات الزبائن والمدفوعات فيما بين المصارف لأن التسوية السابقة تكون قد تمت وكذلك خسارة حسابات التسوية الموجودة كونها توقفت مع ذلك الوكيل من قبل عدد من المصارف الأعضاء في النظام. وكلا الحالتين ذو أهمية منهجية محتملة. فيما أن هذه المخاطرة يمكن أن تنشأ فقط في الحالات التي يكون فيها وكيل التسوية هو غير المصرف المركزي ومن الواضح أنه عند اختيار اتباع مثل هذه الترتيبات يجب أن يقوم المصرف المركزي بوضع نظام مراقبة كاف وفعال بحيث يخفف من احتمال الفشل. وفيما تبقى من هذا الفصل سنفترض بأن المصرف المركزي هو الذي يقوم بعمل وكيل التسوية.

### مخاطرة التسوية في أنظمة المدفوعات ما هي وكيف تنشأ؟

مخاطرة التسوية هي بالأساس مشكلة تسوية متأخرة - التأخير فيما بين إعطاء التعليمات بالدفع من المصرف المرسل إلى المصرف المتلقي وبين التسوية فيما بين هذين المصرفين والتي تتم عادة على أساس تسوية صافية في نهاية اليوم. وهي عبارة عن مخاطرة متعلقة بفشل أحد المصارف بالإيفاء بالتزامات التسوية والتي قد تتجلى بشكلين:

- **مخاطرة السيولة:** تنشأ هذه المخاطرة إذا ما فشل أحد المصارف لسبب ما بالإيفاء بالتزامات التسوية عند استحقاقها. عندها ستتلقى المصارف الأخرى في النظام مبالغ أقل في التسوية (أو عليها أن تدفع أكثر) مما كانت تتوقع. وكنتيجة لذلك يجب أن تجمع المصارف الناجية نقداً إضافياً خلال فترة زمنية قصيرة لكي تغطي التزاماتها في التسوية. ولاسيما، كما هو الحال عادة، إذا ما كانت تعتمد إدارة حسابات التسوية لديها بالحد الأدنى من الأرصدة. والفشل بتأمين النقد الإضافي المطلوب قد يثير جولة ثانية من المشاكل.
- **مخاطرة الائتمان:** تنشأ هذه المخاطرة عندما يقوم المصرف المتلقي بإتاحة عوائد تعليمات دفع قادم لربائنه مفترضاً أن المصرف المرسل سيكون قادراً على الإيفاء بالتزامات التسوية الصافية في نهاية اليوم. وفي حال فشل المصرف المرسل بالإيفاء بالتزاماته عندها سيخسر المصرف المتلقي الأموال التي يكون قد دفعها لربائنه (وهم بدورهم يكونوا قد حولوها لجهة أخرى).

### لماذا تعتبر مخاطرة التسوية مشكلة

تعتبر التسوية الصافية طريقة ملائمة جداً لتنظيم التسوية في أنظمة المدفوعات التي تتعامل مع عدد كبير من المدفوعات ذات القيم المتدنية. إلا أنه وفي الكثير من اقتصادات الأسواق المتطورة يستخدم هذا المبدأ في الأنظمة التي تتعامل مع مدفوعات ذات قيم مرتفعة. وكنتيجة لذلك، تصبح مخاطرة السيولة ومخاطرة الائتمان في مثل هذه الأنظمة عالية وقد لا يتم ضبطها بشكل مرض. إلا أن المصارف التي تعمل في مثل هذه الأنظمة تقترض بأن المصرف المركزي سيحل أية مشكلة مخاطرة تسوية في نهاية اليوم. وبعبارة أخرى، سيكون المصرف المركزي ضمناً، إن لم يكن علانية، الضامن للتسوية النهائية.

تعارض المصارف المركزية وبالتأكيد دافع الضرائب أيضاً أية اقتراحات توجي بأنها ستقدم مثل هذه الضمانة التي تعتبر استخداماً غير ملائم للأموال العامة. وبدلاً عن ذلك، تضغط باتجاه إعادة تصميم أنظمة الدفع للتخفيف من المخاطر لضمان قدرة أعضاء النظام على إدارة مثل هذه المخاطر في حال نشوءها.

### طرق محتملة للتعامل مع مخاطرة التسوية في أنظمة التسوية الصافية

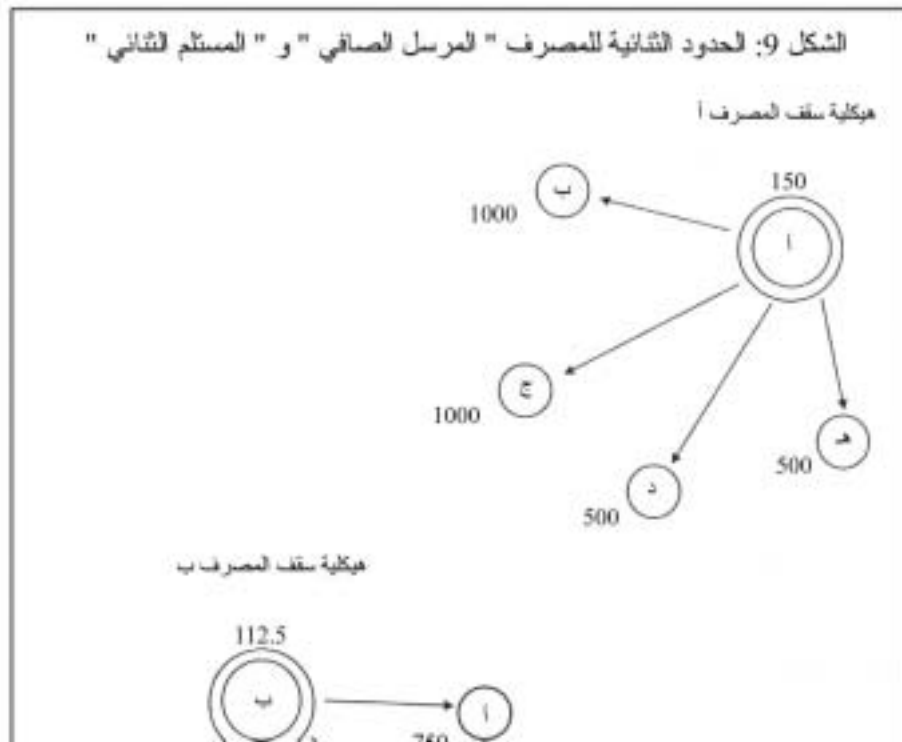
(أ) **تأخر في تقديم النقد للزبون النهائي** – أي حتى تتم التسوية فيما بين المصارف. فنظرياً يمكن أن يكون لهذا تأثير على إزالة مخاطرة الائتمان من النظام (بالرغم من أنها ليست مشكلة مخاطرة سيولة). إلا أن ذلك عملياً، ليس بالأساس السليم للتعامل في أنظمة مدفوعات بقيم كبيرة. حيث وبشكل متزايد، سيطلب الزبائن قيمه في نفس اليوم وتعني بالضرورة أنه في نظام التسوية الصافية، في نهاية اليوم تأمين النقد قبل التسوية.

(ب) حصر العضوية في نظام المدفوعات – أي فقط للمصارف التي يتوقع أن لديها أقل احتمال مخاطرة توقع الفشل في الالتزام بالإيفاء في التزامات التسوية. والمشكلة هنا، هي كيفية تحديد هذه المجموعة. ومن الواضح بأنه من غير العدل الاعتماد في قبول العضوية على معيار حجم موازنة المصرف فقط مثلاً لأنه في بعض المجالات توجد عوامل أخرى مثل مقدار رأس المال أو مقدار الموجودات السائلة التي يحتفظ بها المصرف. ومهما كانت المعايير، يجب إعلانها بوضوح أي جعلها غير تمييزية. مع ذلك، لا توجد أي صيغة من شروط العضوية يمكن أن تضمن بشكل كلي عدم الفشل في الدفع.

(ج) محدودية رأس المال أو التعرض خلال اليوم – أي تطبيق نظام المدفوعات الذي تستخدمه المصارف لضمان مخاطرة الطرف الآخر في أسواق أخرى (مثل أسواق المال وأسواق القطع الأجنبي). وبذلك، فإذا ما حاول مصرف إرسال مدفوعات سينتج عنها خرق للسقف الموضوع له داخل النظام فعندها سيتم رفض هذه المدفوعات أو يكون عليه الانتظار حتى يتوفر المجال ضمن هيكلية الحدود الموضوعه، وهذه الحدود هي بالأساس نوعان:

• **حدود مستلم صافي ثنائية:** توضع هذه الحدود من قبل كل مصرف في النظام على كل مصرف آخر فيه. وتعرف على أنها الحد الأعظمي لوضعيات الائتمان الصافية في اليوم التي يمكن للمصرف أو التي يكون المصرف مستعداً لأن يحوز عليها فيما يتعلق بالمصارف الأخرى. يعكس حجم كل حد مفرد التقييم الذي يحدده الآخرون لمصادقية المصرف الائتمانية. وبالتالي، فإذا ما قام المصرف المرسل (أ) برفض دفعة لكونها لا تتلاءم مع الحد الذي وضعه المصرف المستلم (ب) عندها يمكن تحرير هذه الدفعة فقط عندما يكون هنالك دفعة كافية في الاتجاه المعاكس [أي من (ب) إلى (أ)]. حيث يقوم المصرف (ب) بتخفيض التعرض الصافي الثنائي للمصرف (أ).

• **حدود "مرسل صافي" على مستوى النظام ككل:** توضع هذه الحدود بشكل مركزي في نظام المدفوعات لوضع سقف لوضعيات الدين الصافي الإجمالية لمصرف مع باقي الأعضاء ككل. وهي تتعلق عادة بحسابات حدود الائتمان الصافي الثنائية كما هو مبين في الشكل 9، ويحدد حد كل مصرف "كمرسل صافي" بنسبة 5% من مجموع كافة حدود الائتمان الثنائية الموضوعه له من قبل المصارف الأخرى في النظام.



يتطلب تشغيل وحماية نظام الحدود نظام تحويل إلكتروني بالوقت الحقيقي (بدلاً من الإرساليات) لتنفيذ تعليمات الدفع. والأهم من ذلك يجب ملاحظة نقاط الضعف التالية في مثل هذا النظام:

◇ يوجد قدر من التعرض أثناء اليوم ففي حالة فشل التسوية، يمكن للمصرف المركزي وللمصارف التجارية أن تكون متأكدة بأن هيكلية الحدود ستخضع المشكلة إلى مقدار يمكن التعامل معه بشكل غير منهجي والحل هنا، هو تغطية كافة التعرضات بواسطة ضمانات بحيث أنه في حال فشل التسوية فإن موجودات الضمانات لدى المصرف الذي فشل بالتسوية يمكن أن تستخدم بسرعة لتأمين السيولة "اللازمة الناقصة".

◇ قد تنخفض كفاءة هيكلية الحدود في استيعاب مشكلة مخاطرة التسوية مع الزمن. فالضغط من قبل الزبائن الذين لن يسرهم تأخر المدفوعات الواردة إليهم يمكن أن تؤدي إلى وضع حدود على التأقلم بدلاً من المستويات اللازمة. وقد يخسر عملياً المصرف زبائنه لصالح منافسيه إذا لم يستجيب لمثل هذا الضغط.

(د) *اتفاقيات تشارك السيولة وتشارك الخسارة*. يستعمل هذا الأسلوب عادة مع نظام السقوف والهدف هو تقديم نوع من التأكيد بأنه في حال فشل التسوية ضمن هيكلية السقوف سيأتي النقد اللازم وستتم التسوية. وبالأساس، سيكون الأعضاء الناجون من غرفة المقاصة هم من سيعملون على تأمين السيولة الناقصة وفق بعض الصيغ المتفق عليها. كيف يمكن تشارك هذا النقص؟

● **حوص متساوية فيما بين الناجين:** هذه هي الصيغة الأبسط ولكنها الأقل عدالة لأنها لا تأخذ بالاعتبار وجود علاقات نظيرة فيما بين المصارف الإفرادية الناجية والمصرف الذي فشل.

● **تشارك الخسائر كل حسب حصته وفق التعرضات الثنائية الفعلية للمصرف الفاشل:** يبدو هذا على أنه أكثر عدالة ولكنه لا يلاحظ الطبيعة السلبية / غير الطوعية للكثير من تعرضات نظام المدفوعات: فحقيقة أن المصرف الناجي لديه التعرض الأكبر للمصرف الفاشل قد تعكس ببساطة نموذجاً محدداً من تدفق مدفوعات الزبائن خارج عن إرادة أي منهما. لذا هل يجب على المصرف الناجي أن يشارك في تحمل عبء الخسارة؟

- **تشارك الخسارة كل حسب الحدود الثنائية التي كان قد حددها كل مصرف ناجي مع المصرف الفاشل: قد تكون هذه الطريقة أكثر عدلاً من تشارك الخسارة فيما بين المصارف الناجية - ووفق التقييمات الإفرادية المسبقة لمصادقية انتمان العضو الذي فشل.**

إلا أن ترتيبات تشارك الخسارة لها مخاطرها أيضاً. فأولاً، قد لا تزيل مثل هذه الخطط مخاطرة التسوية كلياً ويخلق الكثير منها إحساساً في غير محله بالرضا لدى المصارف الأعضاء في النظام. وثانياً، قد تقود الالتزامات الإضافية للتسوية على الأعضاء عند تفعيل اتفاق تشارك الخسائر إلى جولة ثانية من حيث حالات فشل التسوية إذا لم يتم التنبؤ بها أو وضع ترتيبات لها مقدماً. مثلاً أن يطلب من المصرف الآن أن يكون لديه ليس فقط سيولة كافية لتغطية التزاماته الأساسية بل تقديم مقدار إضافي من التمويل زيادة عن موارده السائلة.

(هـ) "الإزاحة" وإعادة حساب الوضعيات الصافية. هنالك طريقة أخرى لحل مشكلة تسوية يطبقها عدد من غرف المقاصة تتضمن إزاحة المصرف الفاشل من تسوية ذلك اليوم كلياً وإعادة حساب وضعيات التسوية الصافية باستثناء المدفوعات من وإلى المصرف الفاشل. إلا أن مثل هذا الإجراء المتضمن إلغاء كافة المدفوعات المتأثرة قد يكون له تبعات كبيرة فيما بين زبائن كل من المصارف الناجية والمصرف الفاشل ويمكن أن يثير عدد من حالات الفشل فيما بين هؤلاء الزبائن ويخلق نوعاً من عدم الاستقرار في السوق المالي وعدم ثقة يحاول المصرف المركزي دائماً تجنبها. وبشكل مباشر أكثر، فيمكن أن تتقل عملية استثناء مصرف واحد من حسابات التسوية الصافية التزامات التسوية لمصارف أخرى وتخلق نقص سيولة غير متوقعة للأعضاء الآخرين وهم بدورهم قد لا يكونوا قادرين على تأمين النقد. يظهر الجدولان 6 و7 كيف أن "تأثير الدومينو" هذا يمكن أن يحدث من خلال استخدام إجراء "الإزاحة" مما يفسر عدم رغبة المصارف المركزية الاعتماد على مثل هذا الإجراء كمنهج في إدارة مخاطرة نظام المدفوعات. ففي مصفوفة التسوية التي نشرها في الجدول 6 هنالك ستة مصارف في النظام لديها وضعيات دفع صافي في نهاية حسابات اليوم مع المصرف (ب) غير القادر على تغطية وضعيته من المصادر المتوفرة له من السيولة (مثل حسابات السيولة والموجودات الجاهزة القابلة للبيع أو خطوط الائتمان من مصارف أخرى).

الجدول 6: التأثير المحتمل لآلية "الإزاحة": مصفوفة التسوية الأساسية							
مجملة الالتزامات	المصرف المتلقي للمدفوعات						المصرف الذي يقوم بالمدفوعات
	و	هـ	د	ج	ب	أ	
4500	500	2200	700	900	200	أ	
3500	950	300	1250	600		ب	
2450	400	750	300		600	ج	
2000	200	150		400	350	د	
3850	650		1500	800	150	هـ	
3550		550	550	450	500	و	
	2700	3950	4300	3150	1800	3950	مجموع المطالبات بوضعيات السيولة الصافية المتعددة الأطراف المتوفرة
19850	850-	100	2300	700	1700-	550	
0	950	350	800	500	850	950	

وباستثناء المصرف (ب) من المصفوفة وإعادة جمع الوضعيات الصافية نستنتج النتائج المبينة في الجدول 7.

بعد إعادة الجمع يصبح لدى المصرف (و) الآن وضعية "دفع صافي" لا يمكن أن يغطيها مما يتوفر لديه من مصادر سيولة. وبمتابعة هذا الإجراء من خلال استثناء المصرف (و) وإعادة الحساب تنتقل المشكلة إلى المصرف (أ) وهكذا دواليك. إلا أن الوصول إلى هذه الحال في مصفوفة التسوية ليس نتيجة حتمية لإجراء الإزاحة لأنه يعتمد على نمط معين من تدفقات المدفوعات والوضعيات الصافية الناتجة عن ذلك. إلا أن مخاطرة أن يحدث هذا يجعل استخدام مثل هذا الإجراء غير جذاب ولا سيما إذا ما كانت المقاصة تتم حول مدفوعات عالية القيمة.

الجدول 7: مصفوفة التسوية باستثناء المصرف (ب)						
مجملة الالتزامات	المصرف المتلقي للمدفوعات					المصرف الذي يقوم بالمدفوعات
	و	هـ	د	ج	ب	
4300	500	2200	700	900		أ
1850	400	750	300		400	ب
1650	200	150		400	900	ج
3700	650		1500	800	750	د
3050		550	550	450	1500	هـ
14550	1750	3650	3050	2550	3550	و
0	1300-	50-	1400	700	750-	مجموع المطالبات بوضعيات السيولة الصافية المتعددة الأطراف المتوفرة
	950	350	800	500	950	

#### الصلاحية القانونية لحسابات التصفية في أنظمة التسوية الصافية

بالإضافة إلى مخاطرة الائتمان ومخاطرة السيولة الموجودة في أنظمة المدفوعات في حالة التسوية الصافية هنالك أيضاً مخاطرة مرتبطة بعملية التصفية نفسها. ففي حين أن حساب المقادير الصافية المستحقة فيما بين المصارف الأعضاء هو أمر سهل إلا أنه قد تنشأ بعض الصعوبات في ضمان أنه في حالة فشل أحد المصارف فإن هذه المقادير الصافية ستمثل الالتزامات أو المطالبات الحقيقية - أي القانونية - للمصارف المتبقية والخطر هنا أن يقوم المصفي المعين لتسوية الأمور المالية للمصرف الفاشل بالاعتراض على إجراءات التصفية مدعياً بأن تدفقات المدفوعات الإجمالية المعنية هي الالتزامات الحقيقية. فإذا ما نجح في ذلك سيطلب من المصارف المتبقية في النظام القيام أولاً بتسوية كافة المقادير الإجمالية المستحقة للمصرف الذي فشل. ولن تعوض هذه المصارف إلا لاحقاً (وليس بالضرورة بشكل كامل) عن المقادير الإجمالية التي كان يجب أن تتلقاها من المصرف الذي فشل. يمكن أن يضع هذا الإجراء في حسابات التصفية ضغوطات مالية حادة على المصارف المتبقية وبعضها يتوقع أن يكون "متلق صاف" في التسوية وتكون قد رتبت أموراً وفق ذلك ولكنها ستواجه بمطالبات فورية من المصفي.

وبالاعتماد على الإطار القانوني الموجود في البلد قد يكون من الممكن وضع قوانين وتعليمات تحمي عمليات التصفية في حال فشل المصرف أو في حال عدم وجود ملاءة لديه. إلا أن هذه ليست دائماً الحال فبالنسبة للكثير من المصارف المركزية تشكل عوامل الشك التي تحوط بالتحقق القانوني من التصفية سبباً إضافياً هاماً لرغبتها بتطوير أنظمة تسوية إجمالية في الوقت الحقيقي للتعامل مع المدفوعات عالية القيمة.

#### التسوية الإجمالية في الوقت الحقيقي

تتم تسوية المدفوعات الفردية في أنظمة المدفوعات التي تتضمن تسوية في الوقت الحقيقي (RTGS)، من حسابات التسوية الموجودة للمصارف التجارية لدى المصرف المركزي عند تحويلها من المصرف المرسل إلى المصرف المتلقي. وبهذا تزال مشكلة وجود مخاطرة ائتمان فيما بين المصارف من عملية نظام التسوية: عند تلقي تعليمات دفع قادمة يعرف المصرف المتلقي بأن المقدار المعني قد تم تسويته بشكل كامل من أموال المصرف المركزي ويمكن له مباشرة أن يضيف هذا المبلغ إلى حساب المستفيد.

تطبق أنظمة تسوية المدفوعات بالوقت الحقيقي في الولايات المتحدة الأمريكية (نظام الفيديوير) وفي سويسرا (نظام SIC)، منذ سنوات عدة. وتعمل معظم اقتصادات السوق المتطورة على إدخال هذه الأنظمة. ففي الاتحاد الأوروبي، اتفقت المصارف المركزية على أن يقوم كل بلد عضو بوضع نظام تسوية محلي في الوقت الحقيقي كنظام أول



لإدارة المدفوعات ذات القيم المرتفعة والمدفوعات لنفس اليوم وكجزء من نظام مدفوعات اليوم نفسه عبر أوروبا المطلوب وفق قواعد الاتحاد النقدي الأوروبي.

إلا أنه في حين تقوم هذه الأنظمة بإزالة مخاطرة التسوية عبر المصارف من نظام المدفوعات إلا أنها تتضمن بعض القضايا الهامة لكل من المصرف المركزي والمصارف التجارية المعنية بترتيبات السيولة. ففي أنظمة المدفوعات في التسوية الصافية تكون السيولة مطلوبة لضمان التدفق السلس للمدفوعات خلال اليوم وتقدم من قبل ائتمان عبر اليوم يمنح ضمناً من قبل المصارف المتلقية للمصارف المرسله في حين أنه في أنظمة التسوية الإجمالية في الوقت الحقيقي يختفي هذا الائتمان عبر اليوم فيما بين المصارف التجارية. إذا كيف يمكن تأمين السيولة اللازمة وفق أنظمة التسوية الإجمالية في الوقت الحقيقي؟ هنالك ثلاثة خيارات:

(1) *عدم تقديم سيولة إضافية:* هذا هو النموذج الأكثر صرامة من هذه الأنظمة حيث تسوى الدفعة فقط (وبعدھا تحول إلى المصرف المتلقي) عندما يكون للمصرف المرسل رصيد كاف في حساب التسوية لديه فإذا كانت هذه الحسابات غير كافية فعندها ترفض الدفعة أو توضع في الانتظار. ونظام (SIC) السويسري مثال عن العمل وفق هذا المبدأ.

(2) *السماح بالسحب على المكشوف من حسابات التسوية:* يعيد هذا التصرف ائتمان اليوم الواحد لنظام المدفوعات إلا أن ترتيبه من قبل المصرف المركزي يتم بشكل علني وبشروط محددة تتعلق مثلاً بـ:

- الحدود القصوى المسموح بها للسحب على المكشوف؛
  - هل سيكون السحب على المكشوف مضموناً أو غير مضمون كلياً أو جزئياً وهل سيتم بناءً على ضمانات؛
  - هل سيكون هنالك رسم فائدة.
- يسمح "نظام فيديو" في الولايات المتحدة بالسحب على المكشوف خلال اليوم إلى حد معين ولكن برسم فائدة على مستوى السحب على المكشوف أثناء اليوم.

(3) *تقديم آلية إدارة سيولة مثل تسهيلات شراء وبيع في نفس اليوم (الريبو):* وفق مثل هذا الترتيب، يوافق المصرف المركزي على شراء أنواع معينة من الموجودات العالية السيولة التي يمكن تسيلها والمتاجرة بها من المصارف التجارية. ويأخذ من حسابات التسوية بعوائد وتتم الصفقة أوتوماتيكياً ويتم عكسها في نهاية يوم العمل. وضع مثل هذا الترتيب لنظام التسوية الإجمالية في الوقت الحقيقي ويطبق في المملكة المتحدة.

هنالك عامل أساسي في مثل هذه الخيارات (فيما عدا حالة السحب على المكشوف غير المضمون) وهي أن كل مصرف تجاري عليه أن يقرر لنفسه ما هو معدل السيولة التي يتطلبها وعندها عليه أن يقدم المقادير الملائمة من الأوراق المالية أو أن يحفظ رصيماً كافياً في حساب مع المصرف المركزي.

يثير إدخال نظام التسوية الإجمالية بالوقت الحقيقي مجموعة من القضايا المهمة والمثيرة لكل من المصارف التجارية والمصرف المركزي:

- إدارة حركة المدفوعات: مهما كان نموذج التسوية الإجمالية بالوقت الحقيقي المتبع سيكون مهماً جداً للمصارف التجارية أن تدير بكفاءة حركة مدفوعاتها ومدفوعات زبائنها وفق هذا النظام. فمن خلال جدولة المدفوعات التي سيقوم بها أثناء اليوم يستطيع المصرف التخفيف من مخاطرة إعطاء تعليمات مدفوعات يمكن أن ترفض أو توضع في الدور كما سيستطيع التخفيف من السيولة التي يجب أن يخصصها لهذا النظام (في صيغة موجودات سريعة التسييل وهي المقبولة من قبل المصرف المركزي كضمانات أو للاستخدام في عمليات الريبو في نفس اليوم).

- العضوية المباشرة في نظام تسوية المدفوعات الإجمالية في الوقت الحقيقي: كما ذكرنا سابقاً يستخدم حصر العضوية كوسيلة للحد من المخاطرة فيما بين المصارف في أنظمة المدفوعات بالتسوية الصافية. أما في أنظمة التسوية في الوقت الحقيقي، ومع زوال المخاطرة بين المصارف، تخف كثيراً حالة وضع مثل هذه القيود.

- علاقة المصرف المركزي بالمصرف التجاري ضمن نظام المدفوعات: غير التحول من بيئة التسوية الصافية إلى الإجمالية بالوقت الحقيقي العلاقة فيما بين المصرف المركزي والمصارف التجارية ضمن نظام المدفوعات. فببساطة ومن وجهة النظر التشغيلية تشترك الأنظمة الجديدة المصرف المركزي في

المقاصة وتسوية كل أمر دفع على حدة بدلاً من تسوية مجموعة من الأرقام الصافية المتعددة الأطراف في نهاية اليوم.

- أنظمة المدفوعات بالوقت الحقيقي كعنصر هام في تطور السوق المالي: يعتبر إدخال نظام التسوية بالوقت الحقيقي الـRTGS للمدفوعات عالية القيمة والتي يجب تسويتها فوراً عنصراً هاماً في وضع ترتيبات تسوية فعّالة وأمنة في الأسواق المالية لأي اقتصاد. وسيزيد هذا من فعالية العمليات النقدية المعتمدة على السوق من خلال المصرف المركزي كما سيساعد على تخفيف احتمال وجود تشوه هيكل في الاقتصاد المالي.

## 5 البيئة القانونية والفنية لأنظمة المدفوعات

### البيئة القانونية

يحتاج أي نظام مدفوعات فعّال إلى وجود قواعد تحدد حقوق ومسؤوليات مختلف الأطراف المعنية بعملية المدفوعات سواءً وفق ظروف التشغيل العادية أو في حال حدوث أي مشاكل أثناء العملية. وتزداد أهمية هذا الأمر مع استمرار التحول من الأنظمة المعتمدة على الورق إلى مختلف أشكال تحويل النقد الإلكتروني حيث تصبح تعليمات الدفع ومكانها في نقطة معينة في الزمن أقل وضوحاً وأكثر صعوبة في التحديد.

ومرة أخرى، لا توجد طريقة مثالية واحدة يمكن من خلالها وضع هذا الإطار القانوني. فمن جهة، قد يكون هنالك إطار يمكن أن يضع الأساس التشريعي ويحدد الحقوق والواجبات التي يشملها القانون الفدرالي أو الوطني. وفي مثل هذه الحالة قد يكون المصرف المركزي هو الذي يملك القدرة على إصدار التعليمات التي تحكم عملية أنظمة المدفوعات والتي لها الوضعية القانونية المصرفية. ومن الجهة المعاكسة، قد لا يشكل الإطار القانوني دعماً تشريعياً محدداً بل يعتمد بدلاً عن ذلك على مصفوفة من التعاقدات الضمنية أو المكتوبة فيما بين الأطراف المعنية. وقد تكون الأمور في بعض البلدان فيما بين هذين الطرفين إذ يشير من هم في صالح وجوب وجود إطار قانوني إلى مستوى الوضوح والثوقية التي يمكن أن يقدمها ذلك بينما يركز من يفضلون المنهج غير التشريعي على أمور مثل المرونة والتأقلم السريع للظروف المتغيرة.

ومهما كان المنهج القانوني المتبع فإنه لدى وضع الإطار هنالك حاجات يجب التعامل معها وهنالك عدد من الأسئلة الرئيسية يجب طرحها:

- (1) نطاق القانون: المجموعات والمؤسسات التي يشملها قانون أو قاعدة معينة؟
- (2) أين تبدأ حقوق والتزامات أطراف أي تحويل نقد؟ وعند أية نقطة في عملية المدفوعات يقوم طرف باكتساب بعض الأهلية القانونية أو يصبح مسؤولاً قانونياً عن أداء بعض الواجبات؟ فمثلاً في أي مرحلة تحديداً يصبح المصرف المتلقي مسؤولاً قانونياً عن الائتمان وعن حساب الزبون المتلقي؟
- (3) متى تنتهي عملية المدفوعات وتصبح غير قابلة للاسترداد؟ ومتى يعرف الزبون المتلقي بأنه قد تلقى "نقداً جيداً" في حسابه المصرفي وأن هذا النقل للنقد لا يمكن استعادته؟
- (4) من هو المسؤول عن عدم إتمام نقل النقد؟ وما هي الحقوق المترتبة على الزبون المرسل ومصرفه والزبون المستلم ومصرفه؟
- (5) كيف تنتقل المسؤولية في حالة فشل تحويل المدفوعات وكيف تتقرر؟ هل حدث الاحتيال نتيجة إهمال من أي طرف من الأطراف المسؤولة عن تحويل النقد وكيف يمكن تحديد هذا الإهمال؟ فإذا ما عملت جميع الأطراف بنية حسنة فمن سيتحمل الخسارة؟
- (6) ما هي التبعات على المصرف الفاشل ضمن نظام المدفوعات؟ كيف يطبق القانون على إجراءات عدم الملاءة في نظام المدفوعات وتحديداً الأنظمة التي تتبع ترتيبات التسوية الصافية؟ (تم بحث هذا الموضوع سابقاً).

عند وضع الإطار القانوني لأنظمة المدفوعات في البلد يجب الأخذ بالاعتبار النقاط التالية:

- يجب أن توازن القوانين بين الاحتياجات ومصادر قلق الزبائن الذي سيستخدمون أنظمة المدفوعات من جهة وبين المصارف التجارية (والمصرف المركزي) الذين يعملون في هذا النظام من جهة أخرى. يمكن زيادة ثقة الزبون بأن هنالك توازن ولاسيما فيما يتعلق بالحقوق والالتزامات في أنظمة نقل النقد الإلكتروني (أو تلك المعتمدة على البطاقة) من خلال تبني ونشر "ميثاق سلوك" من قبل المصارف التجارية. وفي بعض الدول، يوجد لمثل هذه المواثيق دعم تشريعي أيضاً.
- يمكن أن تشكل إجراءات وقواعد عمليات نظام المدفوعات الداخلية عنصراً هاماً ضمن الإطار القانوني الأشمل ويمكن أن توضع قيد التنفيذ قبل إتمام وضع صيغ تشريعية شاملة وإقرارها.
- مهما كانت صيغة الإطار القانوني فإنه يجب أن يستجيب للظروف المتغيرة سواءً كانت نتيجة للتطور التكنولوجي أو لتغير الأداء أو الممارسات في الصيرفة بشكل عام وفي نقل النقد بشكل خاص.

### البيئة الفنية

تركز النقاش حتى الآن على المخاطر ذات الطبيعة المالية التي تنشأ من علاقات معينة فيما بين الأطراف داخل نظام المدفوعات. ولكن هنالك أيضاً مجموعة من المخاطر التشغيلية التي يمكن أن تؤثر بشكل كبير على نظام المدفوعات (مخاطرة حدوث تدخل أو إعاقة متعمدة أو عرضية في أنظمة التشغيل العادية وعملياتها). يمكن أن تشكل مثل هذه المخاطر تهديداً رئيسياً لنظام المدفوعات وللإقتصاد المالي ككل لذا يجب أن تفحص وتراقب بعناية.

### الخطأ البشري

قد تكون إحدى أول المشاكل التشغيلية هي ببساطة خطأ بشري. فمثلاً في العمل على الحاسوب، قد يدخل الموظف المقدار الخاطئ أو رقم حساب خطأ ولكن قد لا تشكل هذه الأحداث إعاقة كبيرة لنظام المدفوعات. إلا أنه عندما تتكرر بشكل منتظم فإنها يمكن أن تؤثر على ثقة الزبون بالمصارف ويأخذ انطباعاً عن سوء العمل في المدفوعات ويمكن بالتالي أن يفقد الثقة في بعض أدوات الدفع المستخدمة. لذا من المهم العمل على التخفيف من هذه المخاطر من خلال الإشراف الجيد من قبل طاقم الموظفين وكذلك عمليات التدقيق المزوج على أنظمة نقل النقد الإلكتروني (حيث تدقق تعليمات الدفع وتفصيلها مرتين قبل أن تدخل في النظام).

### الاحتيال

ازدادت حوادث الاحتيال مع الانتقال من أنظمة المدفوعات الورقية إلى تلك الإلكترونية أو المعتمدة على البطاقات. ومجدداً، يتسبب الاحتيال في خسائر كبيرة ويمكن أن يشكل تهديداً هيكلياً لأنظمة المدفوعات ولثقة الزبون التي ستتأثر كثيراً. فمثلاً تبدو في بعض الحالات وسائل دفع معينة على أنها الأكثر عرضة للاحتيال. والسيناريو الأسوأ هو وصول محتال إلى نظام مدفوعات عالية القيمة. لذا يجب على المصارف التجارية والمصارف المركزية أن تتابع وفي كافة الأوقات ترتيبات الأمان في مثل هذه الأنظمة.

يمكن تفحص الاحتيال من حيث المظاهر الفيزيائية لوسائل المدفوعات المستخدمة أي الورق البلاستيك أو الإلكتروني.

(1) قد يتضمن الاحتيال وسائل ورقية. إن وسيلة الأمان التقليدية على الشيك هي بالطبع توقيع الدافع. بالإضافة إلى ذلك، تتضمن الشيكات عادة ببعض مظاهر الأمان الورقية كما تطبع الشيكات على ورق خاص لكشف التزييف. فالشيكات المسروقة قد لا تقبل بسبب عدم وجود ورقة ضمان مثلاً مراقبة. كما يمكن الحد من مشكلة الاحتيال بتبديل الشيكات من خلال بعض الممارسات الصارمة التي تحكم تحويلها. وقد يحدث الاحتيال في تحويل ائتمان ورقي من خلال إدخال مستند زائف أثناء عملية المقاصة. يمكن التخفيف من هذه المخاطرة بواسطة عملية إشراف لصيقة على الموظفين.

(2) الاحتيال الذي يمكن أن يحدث في البطاقات البلاستيكية. هذه إحدى أهداف الاحتيال فأبسط أنواعها يعني استخدام احتيالي لبطاقات مسروقة أو مفقودة. وهنالك إجراءات للتخفيف من هذه المخاطرة ومنها استخدام

الصور على البطاقات ورقم التعريف الشخصي (PIN). ويتم تحديث ملفات البطاقات بإعطاء أصحاب المحلات تفاصيل عن كافة البطاقات المسروقة أو المفقودة أو تخفيف قيمة العتبة التي يمكن عندها إعطاء الصلاحية بتقديم دفعات. ويوجد في المستقبل إمكانية وضع تقانات حيوية (بايومترية) عند نقاط البيع مثلاً (البصمة أو تحليل التوقيع). يطلب الآن عدم إرسال بطاقات جديدة لحاملي البطاقات من خلال البريد بسبب مخاطرة أن تتم سرقة البطاقات. ويمكن الحد من القيام بتطبيقات احتيالية على البطاقات من خلال التعاون وتبادل المعلومات فيما بين المصارف المصدرة للبطاقات وبين المصارف وكذلك الشرطة للمساعدة على تحديد مثل هذا النوع من الاحتيال. وهناك ما يسمى "بالتاجر المحتال" حيث يقوم بعض أصحاب المتاجر والتجار بتقديم صفقات زائفة وبطالون بعوائد وقد يصعب تتبع هذا الأمر. وأخيراً، يمكن أن تزيف البطاقات نفسها. لمنع هذا، هناك بعض مظاهر الأمان التي تبنى داخل البطاقة ويتم تغييرها بشكل مستمر (مثلاً إضافة "هولوغرام" أو نقطة أمان) ومع الانتقال من الخطوط المغناطيسية إلى تقانات الشريحة المايكروية هناك فرصة لتخفيف عمليات التزوير.

(3) *الاحتيال في أنظمة المدفوعات الإلكترونية*: المخاطرة هنا هي أن يتم نقل رسالة زائفة أو استبدال رسائل حقيقية برسائل زائفة. وتوجد تقانات مثل التشفير والتأكد من الرسائل لمنع الوصول غير الشرعي إلى أنظمة الدفع الإلكتروني من الخارج. أما إذا تمت محاولة الاحتيال من داخل نظام المدفوعات فعندها يمكن لإجراءات مثل الحد من إمكانية الدخول إلى مجالات ووظائف رئيسية وكذلك التدقيق المزدوج واستخدام حماية كلمة السر أن تساعد على تخفيف مثل هذه المخاطرة.

وللحد من الاحتيال في أنظمة المدفوعات أيضاً لابد من الاستمرار في تعليم الزبائن (حول الاستخدام الآمن للوسائل التي بحوزتهم) واتباع الحيلة والحذر من قبل كل من المشغلين والزبائن.

### الفشل الفني

تتمثل المخاطرة التشغيلية الأكبر في توقف مجمل نظام المدفوعات عن العمل أو أن يصبح مصرف معين داخل النظام غير قادر على إرسال أو تلقي تعليمات الدفع. قد يكون لحدوث مثل هذا الأمر تبعات هيكلية فمثلاً إذا ما كان مصرف رئيسي يتعامل في أنظمة مدفوعات عالية القيمة يعاني من صعوبات فنية في إرسال وتلقي المدفوعات فستكون النتيجة حدوث "اختناق" أو إيقاف للنظام.

وقد أظهرت التجربة بأنه من غير الشائع حدوث مثل هذا الأمر في التجهيزات الحاسوبية وداخل نظام المدفوعات. وتنشأ معظم المشاكل من نوع معين من التدخلات الخارجية مثل الاعتداء المتعمد أو الحريق أو حالات الكوارث الطبيعية أو فشل الطاقة الكهربائية. ويمكن أن تتخذ بعض الإجراءات الوقائية للتخفيف من مخاطرة حدوث مثل هذه الحالات. في حين أنه من الصعوبة بمكان التنبؤ بدقة بالهجمات المتعمدة إلا أن متابعة بعض مظاهر الأمان تخفف من هذه الهجمات ومجدداً يمكن التخفيف من التعرض للكوارث الطبيعية من خلال وضع تجهيزات حاسوبية بعناية، وبالشكل نفسه، من خلال تبنى وتنفيذ مفهوم توريد الطاقة غير المتقطع (UPS) لحماية التجهيزات من انقطاع الطاقة. هناك أيضاً بعض ترتيبات الدعم التي يجب أن تتخذ (على الأقل للعمليات الحرجة) كتأمين ضد فشل التجهيزات الكامل كما يجب أن تقوم كل منظمة باختبارات شاملة ومتكررة على حالات استعادة المعلومات في حالة الكوارث وبعض إجراءات خطط الطوارئ.

## 6 أنظمة المدفوعات وتسوية الأوراق المالية

يحتاج اقتصاد السوق المتطور إلى تخديم بوسائل أسواق الأوراق المالية حيث يمكن للحكومة أو للقطاع الخاص أن يبيع ويشترى أوراق مالية وبالمقابل تحتاج هذه الأسواق إلى تخديم بنوع من أنظمة تسوية الأوراق المالية التي تنقل الأوراق المالية من البائع إلى الشاري وتحول النقد من الشاري إلى البائع. يمكن إدماج أنظمة تسوية الأوراق المالية في آلية تحويل النقد وكذلك آلية نقل الأوراق المالية أو بدلاً عن ذلك يمكن استخدام نظام مدفوعات للقيام بتحويل النقد.

## خطوات أساسية في مقاصة وتسوية الأوراق المالية

لفهم مدى المخاطر التي تواجهها تسوية الأوراق المالية، من المفيد التفكير بالخطوات الرئيسية في عمليات الأوراق المالية وهي على الشكل التالي:

- (1) **تنفيذ الصفقة:** يمكن أن يتم ذلك بأشكال مختلفة وحسب نوع السوق (إعلان مفتوح أو سوق معتمد على الهاتف).
- (2) **موائمة الصفقة:** يضمن هذا الإجراء قيام طرفي الصفقة بالاتفاق على الشروط (السعر والمقدار .. الخ).
- (3) **مقاصة الصفقة:** يشير هذا إلى حساب التزامات الطرف الآخر بتسليم الأوراق المالية أو للقيام بالمدفوعات بتاريخ التسوية (والذي يكون في معظم الحالات يوم أو يومين بعد تاريخ إتمام الصفقة). يمكن أن يتم حساب التزامات كل من الطرفين على أساس صافي وبالرغم من أن حجم السوق بالنسبة للأوراق المالية قد لا يكون كافياً وقد يجعل تنوع الأوراق المالية المتاجر بها التصفية لا تستأهل.
- (4) **نقل التعليمات:** يجب نقل التعليمات فيما بين الطرفين حول الأوراق المالية والنقد في نظام التسوية.
- (5) **التسوية:** تتضمن التسوية عملية نقل للأوراق المالية والنقد باتجاهين. وتاريخياً، يتضمن نقل الأوراق المالية نقل الوثائق فعلياً. إلا أنه في السنوات الأخيرة، يتم النقل عن طريق إدخال ذلك في سجل؛ أي نظام محاسبة يسمح بنقل ملكية الأوراق المالية دون النقل الفعلي لوثائقها إذ تبقى ضمن خزانة أوراق المالية المركزية وتنتقل أرقام ملكيتها. يمكن أن تتضمن آلية تحويل النقد ضمن خزانة أوراق المالية المركزية وجود رابط فيما بين هذه الخزنة ونظام الدفع. وفي بعض الحالات، يحدث بالنسبة للأوراق المالية الحكومية أن يقوم المصرف المركزي بحفظ خزانة الأوراق المالية المركزية وفي حالات أخرى، يتم هذا من قبل جهة خاصة.

## المخاطرة في تسوية الأوراق المالية

إن مخاطرة الائتمان في تسوية الأوراق المالية هي أن لا يقوم الطرف بتسوية التزاماته (بتقديم الأوراق المالية أو بتقديم النقد) عند استحقاقها أو بعد ذلك. ويمكن أن تكون المخاطرة في شكلين:

- **مخاطرة كلفة الإبدال:** إذا ما فشل الطرف الآخر في الصفقة قبل تاريخ التسوية فعندها قد يتعرض الطرف الذي لم يفشل وبسبب حركة الأسعار في السوق منذ تاريخ الصفقة لخسائر لم تكون منظورة (أو بعبارة أخرى، قد لا يستطيع إبدال الصفقة في السوق إلا بخسارة). ويتعرض بائع الأوراق المالية لخسارة كلفة الإبدال إذا ما كان سعر السوق أقل من السعر الأصلي المحدد في العقد بينما يتعرض الشاري لمثل هذه الخسارة إذا ما كان سعر السوق أعلى من السعر المحدد في العقد.
- **مخاطرة المبلغ الرئيسي:** وهي العنصر الأكبر في مخاطرة الائتمان وتحدث عندما يفشل الطرف الآخر في العقد بالقيام بالتسوية في تاريخها فبالنسبة لبائع الأوراق المالية، المخاطرة هي أن يقدم المدفوعات ولا يتلقى الأوراق المالية أما بالنسبة للبايع فالمخاطرة هي إعطاء الأوراق المالية وعدم استلام الدفعة. وفي كلا الحالتين، تكون المخاطرة على الطرف الذي لم يفشل هي بحجم كامل الأوراق المالية أو النقد الذي تم دفعة للجهة التي فشلت بالإيفاء بالتزاماتها.

ويتعرض الطرفان لمخاطرة السيولة بتاريخ التسوية أي المخاطرة بأن لا يقوم الطرف الآخر بتسوية التزاماته بتاريخ استحقاقها بل بتاريخ لاحق. وقد يحدث هذا لأسباب فنية أو مؤقتة. وفي هذه الحالة، ستكون صفقة فاشلة وليس عجزاً عن الدفع. عند حدوث مثل هذا الفشل ولا يستطيع الطرف الآخر تحديد ما إذا كان الحدث هو عبارة عن عجز أو فشل الصفقة. وكنيجة لذلك، يمكن أن يتسبب الإخفاق الفني في فقدان الثقة الأمر الذي قد يدفع إلى سحب التسوية من الصفقات الأخرى ولاسيما في الأسواق ذات الحركة السريعة. فبالنسبة لبائع الأوراق المالية تعني مخاطرة السيولة أن لا يتم تلقي المدفوعات من الشاري مما قد يجبر البائع على استئدانة نقد أو تسهيل بعض الموجودات لديه ليفي بالتزامات متوجبة عليه في صفقات أخرى. أما بالنسبة لمشتري الأوراق المالية فإن مخاطرة السيولة هي المخاطرة بأن لا يقوم البائع بتقديم الأوراق وربما يجبر على استئدانة أوراق مالية لإتمام التزام بتقديمها

إلى طرف ثالث. وتعتمد الكلف المترتبة على مثل ضغوطات السيولة هذه على سيولة السوق الذي يجب أن يقوم فيه الطرف المتأثر بالتعديل - وكلما كان السوق أكثر تسيبلاً كلما كانت كلفة التعديل أقل.

#### التسليم مقابل الدفع

يمكن إزالة مخاطرة المبلغ الأساسي من خلال الربط بين تسليم الأوراق المالية وتحويل النقد أي أن تسلم الأوراق المالية فقط عندما يتم الدفع وهذا هو جوهر "التسليم ضد الدفع" (DVP). فوجود آلية الدفع ضد التسليم كجزء من ترتيبات التسوية في سوق الأوراق المالية سيخفف من احتمال أن لا يسلم المشاركون الأوراق المالية أو النقد عندما يقع السوق تحت ضغط وبالتالي يخفف من مخاطرة السيولة.

هنالك ثلاثة مناهج لربط تسليم الأوراق المالية بالمدفوعات وإزالة مخاطرة المبلغ الأساسي موضحة في الشكل 10.

الشكل 10: المناهج المختلفة للربط بين تسليم الأوراق المالية والقيام بالدفع في أنظمة تسوية الأوراق المالية.			
نقل الأوراق المالية			
صافي	صفقة بصفقة (إجمالي)		
	النموذج 1	إجمالي	تحويل النقد
	النموذج 2	صافي	
النموذج 3			

- **أنظمة النموذج 1:** يتم تسليم كل من الأوراق المالية والنقد بشكل فوري على أساس إجمالي من خلال دائرة تنفيذ. وهذه هي أقصى أشكال مبدأ الدفع ضد التسليم وكمثال عن ذلك ما يتم في نظام "الفيدوير" في الأوراق المالية الحكومية للولايات المتحدة الأمريكية ومطلب هذا النموذج هو نقل النقد بتسوية إجمالية في الوقت الحقيقي.
- **أنظمة النموذج 2:** لا تتبع هذه الأنظمة مبدأ التسليم ضد الدفع بصراحة حيث يسوّى تسليم الأوراق المالية على أساس إجمالي من خلال دائرة الأداء قبل أن تتم التسوية الصافية للنقد في نهاية دورة الأداء. إلا أن مثل هذه الأنظمة يمكن أن تصمم بحيث يتلقى بائع الأوراق المالية تأكيداً موثقاً بالدفع وبالتالي تزول مخاطرة المبلغ الأساسي. ومثال على هذا النظام، هو ما يطبق في مكتب جيلتس المركزي (CGO) في المملكة المتحدة من أجل تسوية الأوراق المالية الحكومية البريطانية.
- **أنظمة النموذج 3:** هنا يتم تسوية نقل الأوراق المالية والنقد بشكل فوري على أساس صافي في نهاية دورة التنفيذ فقط عندما يكون للأطراف وضعية ائتمان صافي. أرصدة كافية لتغطية إتمام التسوية النهائية. يستخدم هذا النموذج بشكل واسع دولياً.

#### إدارة المخاطر في أنظمة تسوية الأوراق المالية

في حين توجد آليات من النوع الذي وصفناه أعلاه يمكن أن تزيل مشكلة مخاطرة المبلغ الأساسي، إلا أنها لا تتعامل مع مخاطرة كلفة الإبدال وربما تخفف بشكل جزئي فقط من مخاطرة السيولة. وفي الواقع أنه في كافة النماذج الثلاثة المذكورة أعلاه من الممكن أن يحدث إما علنياً (من خلال تسهيلات السحب على المكشوف) أو ضمناً (من خلال البناء على وضعيات الدين الصافي خلال اليوم) تقديم الائتمان للمشاركين. أو بعبارة أخرى، على أنظمة تسوية الأوراق المالية أن تعمل بسيولة كافية أثناء اليوم لمنع حدوث مستويات غير مقبولة من الفشل في الصفقات. لذا فعند تقييم احتمال وجود تشوه منهجي ضمن نظام تسوية الأوراق المالية فإن القضية الأساسية ليست مشكلة صرامة آلية مبدأ التسليم ضد الدفع بل إنها إدارة المخاطر ككل وإجراءاتها والقدرة على التعامل مع حالات فشل المشاركين بالإيفاء بالتزاماتهم في التسوية.

### 7 المدفوعات عبر الحدود والإطار الدولي

### الفروق بين ترتيبات المدفوعات المحلية والدولية

في كل الاقتصادات المغلقة كليا هنالك حاجة لإجراء مدفوعات عبر الحدود. وتوجد بعض الفروقات الأساسية فيما بين آليات الدفع المحلية والآليات عبر الحدود. فبالنسبة للمدفوعات المحلية هنالك أنظمة مدفوعات مصاغة وكذلك غرف مقاصة من النوع الذي وصفناه سابقاً. بينما تنضوي المدفوعات عبر الحدود على الأمور التالية:

- القليل من الأنظمة رسمية إذ تعتمد ترتيبات الدفع تقليدياً على علاقة مراسلة مصرفية ثنائية؛
- المصرف الذي يقوم بالمدفوعات عليه أن يرتب التسوية بالعملة المحلية للمصرف المتلقي للدفعة؛
- قد يكون على الدفعة المرور من خلال نظام مدفوعات بالعملة المحلية قبل أن تصل إلى المستفيد النهائي.

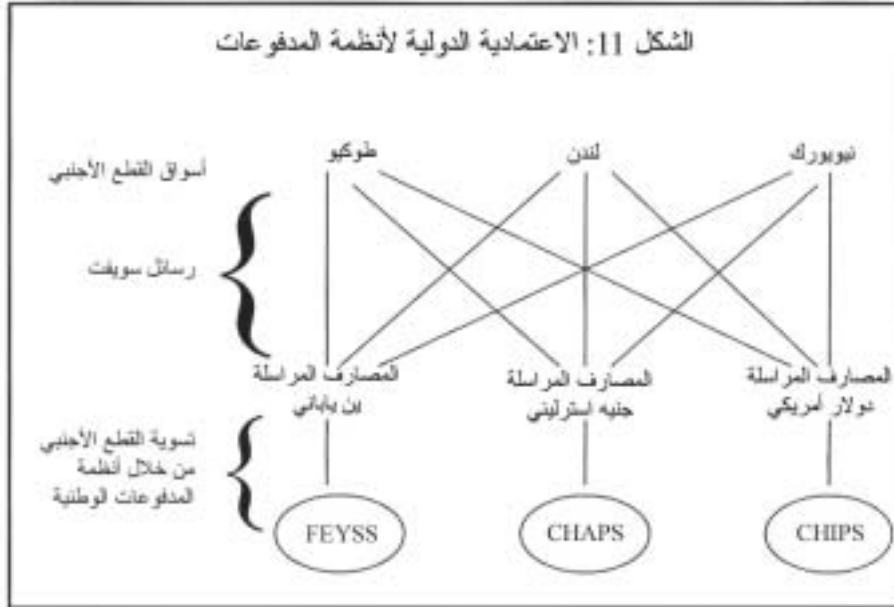
وبالتالي، وبالنظر إلى مثال زبون المصرف في الولايات المتحدة الذي يحتاج لأن يقوم بدفعات بالجنيه الإسترليني إلى طرف ثان في المملكة المتحدة، سيرسل المصرف الدافع -الذي يكون قد أخذ من حساب الزبون مبلغاً مساوياً بالدولار الأمريكي- تعليمات دفع إلى المصرف في المملكة المتحدة يطلب منه أن يدفع بالجنيه الإسترليني ويرسل تعليمات دفع بالإسترليني للمصرف المتلقي لحساب الطرف الثاني في المملكة المتحدة.

إذا ما كان نفس المصرف هو المصرف المرسل للمصرف الدافع في المملكة المتحدة ومصرف الزبون المستلم فعندها يمكن أن تكون الصفحة بسيطة نسبياً مجرد إدخال في السجلات داخلياً أو كما هو الأمر في هذه الأيام حيث تزداد بشكل كبير حالات وجود فرع للمصرف الدافع لديه وصول لنظام مدفوعات محلي مما يلغي الحاجة لفصل المراسلات في ذلك الموقع.

وهنالك احتمال آخر بتحقيق المدفوعات عبر الحدود في هذا المثال من خلال الربط فيما بين أنظمة الدفع الأوتوماتيكية في البلدين المعنيين. يستخدم مثل هذا الربط بشكل متزايد اليوم ويمكن أن يكون وسيلة مفيدة للقيام بدفعات دورية أو للقيام بدفعات إجمالية عبر الحدود (مثلاً، دفع رواتب تقاعدية للموظفين الذين تقاعدوا في بلدٍ آخر).

### نظام المدفوعات العالمي

هنالك استقلالية متزايدة لأنظمة المدفوعات الوطنية ناشئة عن حاجة التجارة والتمويل الدولي وتزداد الشواهد عن مشاركة دولية في أنظمة مدفوعات محلية وفي أسواق مالية محلية عموماً. إذاً يوجد عملياً نظام مدفوعات عالمي.



يمكن تقديم إحدى أفضل الشروحات لموضوع الاعتمادية الدولية من خلال مثال عن سوق نقد أجنبي. فبعض الأسواق المالية ليس لسوق الصرف الأجنبي موقع واحد ويعمل التجار في مراكز مختلفة في مختلف أنحاء العالم ويتعاملون مع بعضهم البعض من خلال مراكز إفرادية أو فيما بين مراكز مختلطة. وتتم تسوية تعاملات القطع الأجنبي بين نوعين من المدفوعات (بعد يومي عمل من تاريخ الصفقة في حالة صفقة الموقع) واحدة في كل عملة يتم المتاجرة بها. وبالعودة إلى المثال الموجود في الشكل 11 لتسوية صفقة بالدولار الأمريكي مقابل الين من خلال مصرفين في لندن: يقوم كل من المصارف بإرسال رسالة (عادة عن طريق سويفت أو شبكة الاتصالات الدولية) إلى من يتعاملون معه في البلد الذي سيقومون فيه بتسليم الين أو الدولار ويعطوا تعليماتهم لهؤلاء المرسلين لترتيب تسليم العملة المعنية. إن تأثير سوق الصرف الأجنبي على مستوى العالم على العوائد في أنظمة الدفع العالية القيمة هو تأثير كبير: يمكن أن يصل حجم التسويات بالقطع الأجنبي في معظم العملات التي تكثر المتاجرة بها إلى حوالي 50% من مجمل العوائد يومياً. وينتقل تذبذب نشاطات السوق (بعد يومي عمل في حالة الصفقات الآتية) إلى أنظمة الدفع ذات الصلة وبالتالي يضع ضغطاً على القدرات التشغيلية وعلى قدرة إدارة السيولة لهذه الأنظمة. وبالشكل نفسه، يمكن أن تحدث إعاقة جديفة في نظام الدفع الوطني ينتج عنها فشل التجار في مراكز الأسواق الخارجية بالتسوية مما يمكن أن يكون له تأثير كبير على الثقة في هذه الأسواق.

### المعايير الدولية لأنظمة المدفوعات

لهذا يجب ضمان أن المعايير التي يعمل وفقها كل نظام دفع محلي وطني وأن يكون له صيغة ربط بنظام دفع أجنبي بحيث يعمل وفق قواعد مشتركة ومستوى أمان مرتفع. ففي تشرين الثاني من عام 1990، وضعت مجموعة من المعايير من قبل المصارف المركزية لمجموعة الدول الكبرى العشر (G10) نذكرها لاحقاً. وقد وضعت هذه المعايير استجابة لمبادرة المصارف التجارية بتصميم وتشغيل غرف مقاصة لتسوية عقود تبادل القطع الأجنبي المتعددة الأطراف. وإحدى هذه الخطط هي قيد التشغيل الآن في لندن وفي "منظمة غرفة المقاصة التبادلية" (ECHO) - وهي تتوافق مع كافة المعايير الستة المطلوبة للإيفاء بمتطلبات المصارف المركزية.

وبالرغم من أن المعايير وصفت أصلاً على أساس خطط تسوية وتصفية العملات عبر الحدود وللعملات المتعددة إلا أنها في الحقيقة ذات صلة بعمليات أنظمة المدفوعات المحلية وهي متوافقة مع كثير من القضايا التي بحثت في هذا الكتيب. بالنسبة لمخاطرة التسوية مثلاً (التي بحثناها سابقاً)، كانت صعوبة الإيفاء بشكل ملائم بالمعيار 4 هي التي دفعت باتجاه ترك التسوية الصافية واتباع التسوية الإجمالية بالوقت الحقيقي بالنسبة لأنظمة مدفوعات ذات قيمة مرتفعة.

ويركز التعاون الدولي والنقاش الدائر فيما بين المصارف المركزية في مجال أنظمة تسوية الأوراق المالية والمدفوعات على الحاجة للجمع بين كافة الأنظمة أو على الأقل الأنظمة التي فيها احتمال وجود خطر هيكلية في حال وجود إعاقة أو فشل في النظام وكذلك جمع هذه الأنظمة على مستوى مشترك من الأمان والصرامة.



## المعايير الدنيا لتصميم وتشغيل خطط تسوية وتصفية بعملات مختلفة وعبر الحدود

- 1 يجب أن يكون لخطط التصفية أساس قانوني متين وفق القواعد والقوانين المرعية.
- 2 يجب أن يكون لدى المشاركين في خطط التصفية فهم واضح لأثر بعض الخطط على كل من المخاطر المالية التي تتأثر بعملية التصفية.
- 3 يجب أن توضع إجراءات واضحة لأنظمة التصفية المتعددة الأطراف لإدارة مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ويجب أن تحدد هذه الإجراءات المسؤوليات لمزودي التصفية والمشاركين فيها كما يجب أن تضمن وجود حوافز وقدرات لدى كل الأطراف لإدارة واستيعاب كل من المخاطر التي يتحملها وكذلك وضع حدود للمستويات العظمى للتعرض الائتماني الذي يمكن أن يقوم به كل مشارك.
- 4 يجب أن تكون أنظمة التصفية المتعددة الأطراف قادرة كحد أدنى على ضمان إتمام التسويات في وقتها يومياً في حال عدم وجود قدرة على التسوية من قبل الطرف الذي له أكبر وضعية دين صافي مفردة.
- 5 يجب أن يكون لأنظمة التصفية المتعددة الأطراف هدف ومعايير قبول معلنة واضحة تسمح بوصول مفتوح وعادل.
- 6 يجب أن تضمن كافة خطط التصفية الموثوقة التشغيلية للأنظمة الفنية وكذلك توفر تسهيلات دعم قادرة على إتمام متطلبات التسوية يومياً.

## مخاطرة التسوية بعمليات مختلفة

ستساهم هذه الجهود بضبط وإزالة أي مجال للمخاطرة عبر الحدود تتعلق مباشرة بالمثل الذي ذكرناه أعلاه حول التسوية في أسواق الصرف الأجنبي: مخاطرة التسوية بعمليات مختلفة والتي تعرف بـ "مخاطرة هيرستات". وهي المخاطرة التي تواجهها صفقات تبادل القطع الأجنبي في إتمام التزاماتها بتقديم عملة واحدة ولكن بعد تلقي العملة المستحقة والتي يجب أن تسلم من قبل الطرف النظير. وقد اجتذبت هذه المخاطرة الاهتمام في العام 1974 عندما فشل مصرف ألماني خاص وهو مصرف "هاوس هيرستات"، بعد أن تلقى مدفوعات بالمارك الألماني تتعلق بصفقات قطع أجنبي من خلال نظام مدفوعات ألماني قبل أن يقوم الطرف النظير بتقديم المدفوعات بالدولار الأمريكي. من خلال نظام مدفوعات (CHIPS) في نيويورك. فكانت هذه المخاطرة سبب قلق دوري أثناء أمثلة من حالات فشل المصارف أو وجود ضغوطات في الأسواق المالية. وأسباب هذه المخاطرة هي:

(1) عدم وجود إدارة مخاطر كافية من قبل المصارف الإفرادية: إذ يمكن أن تجد المصارف التي تتاجر في سوق القطع الأجنبي نفسها وبسبب طريقة عمل مكاتبها ملتزمة بشكل لا رجعة فيه بالدفع من ناحية لعملية خلال 24 ساعة أو حتى 48 ساعة، قبل تاريخ التسوية مما يعني أنها لا تستطيع إيقاف المدفوعات حتى إذا أعلن الطرف النظير إفلاسه قبل أن يتم الدفع فعلاً.

(2) الفروقات في التوقيت ومواعيد ساعات بدء العمل في أنظمة المدفوعات المختلفة: باستخدام المثل الموضح في الشكل 11 حيث هنالك متعاملين في لندن اتفقا على صفقة بالدولار الأمريكي وبالين بتاريخ تسوية لمدفوعات البن والتي يجب أن تسوى في طوكيو قبل عدة ساعات من بدء العمل في نظام مدفوعات الدولار في الولايات المتحدة الأمريكية. ويتعرض المتعامل الذي يرتب التسليم بالبن لمخاطرة أن لا يقوم الطرف النظير بدفع كامل قيمة الصفقة (أي مخاطرة المبلغ الرئيسي) وتبقى المخاطرة قائمة حتى يتم تسليم الدولار.

(3) مخاطرة التسوية في أنظمة مدفوعات عالية القيمة محلياً: حتى إذا ما كان هنالك بعض التداخل فيما بين ساعات بدء العمل فيما بين نظامي مدفوعات وطنية وحتى إذا كانت كلا الدفعتين تتم في نفس اللحظة فإن أحد الأطراف يمكن أن يواجه مخاطرة المبلغ الأصلي إذا ما تمت تسوية التزامه بالدفع من خلال نظام تسوية إجمالي بالوقت الحقيقي وكان النظام الذي يستحق من خلاله تلقي المدفوعات نظام تسوية صافية في نهاية اليوم ولا يقدم أية ضمانات أثناء اليوم للتسوية. وكنتيجة لذلك، فإن مشكلة تسوية نهاية اليوم في ذلك النظام يمكن أن تعني أنه قد لا يتلقى أموالاً.

يمكن التعامل مع نوع المخاطرة الأول من خلال إعادة صياغة الترتيبات والممارسات في كل مصرف. ويمكن تخفيف المصدر الثاني للمخاطرة من خلال تمديد ساعات العمل في أنظمة المدفوعات في مختلف أنحاء العالم بحيث يكون هنالك نسبة معقولة من التداخل فيما بينها أو فيما بين أي زوجين من نظام المدفوعات. إلا أنه وبالأخذ بالاعتبار المخاطرة الثالثة فإنه من الأهمية بمكان، ضمان أن تقوم كل من أنظمة المدفوعات ذات الصلة بإنهاء العمليات أثناء اليوم إما من خلال آلية تسوية بالوقت الحقيقي أو من خلال نظام تسوية صاف مع اتخاذ إجراءات ضبط للمخاطرة تؤمن في حدها الأدنى التوافق مع المعيارين 3 و4 من المعايير الستة المذكورة أعلاه.

بالإضافة إلى ذلك يمكن أن تساعد المصارف المشتركة بواسطة المراسلة على تخفيف المخاطرة من خلال الاستجابة بسرعة لطلبات زبائنها بإيقاف تعليمات الدفع بسبب الخوف من الوضع المالي لنظرانهم قبل أن تطلق المال في نظام المدفوعات. ويمكن أيضاً أن تساعد الأطراف النظيرة على منع وجود تراكم للمخاطر من خلال اتخاذ الإجراءات الملائمة لمتابعة وضبط التعرضات بسوق القطع الأجنبي ومن خلال المشاركة في ترتيبات في تصفية عقود تبادل قطع أجنبي وكذلك التخفيف من المقادير التي عليها تسويتها.

تتطلب إزالة مخاطرة التسوية عبر عملات مختلفة تسوية فورية حقيقية لكل من مساري صفقة القطع الأجنبي. وبالأخذ بالاعتبار الحجم الكبير لهذا السوق وكذلك المقادير التي تكون عرضة للمخاطرة تعمل المصارف المركزية والمصارف التجارية الآن على تطوير آليات مثل "الدفع ضد الدفع".

## كتيبات من هذه السلسلة

يتابع مركز دراسات المصارف المركزية (CCBS) إصدار عناوين جديدة لهذه السلسلة التي بدأ بإصدارها في العام 1996. ويتوفر أول 14 كتيب باللغة الروسية وتتوفر الكتيبات الإحدى عشر الأولى بالإسبانية.

<u>الكاتب</u>	<u>العنوان</u>	<u>الرقم</u>
Glenn Hoggarth	Introduction to monetary policy	1
Tony Latter	The choice of exchange rate regime	2
Lionel Price	Economic analysis in a central bank: models versus judgment	3
Christopher Scott	Internal audit in a central bank	4
Simon Gray	The management of government debt	5
Robin McConnachie	Primary dealers in government securities markets	6
Derrick Ware	Basic principles of banking supervision	7
David Sheppard	Payment systems	8
Ronald McDonald	Deposit insurance	9
Simon Gray and Glenn Hoggarth	Introduction to monetary operations – revised, 2 <sup>nd</sup> edition	10
Simon Gray	Government securities: primary issuance	11
Tony Latter	Causes and management of banking crises	12
Robin McConnachie	The retail market for government debt	13
Glenn Hogarth and Gabriel Sterne	Capital flows	14
Ronald MacDonald	Consolidated supervision	15
Simon Gray	Repo of Government Securities	16
Simon Gray and Joanna Place	Financial Derivatives	17
Peter Chartres	The issue of Banknote	18
John Nugee	Reserves Management	19
Joanna Place	Basic Bond Analysis	20
John Thorp and Philip Turnbull	Banking and Monetary Statistics	21

يمكن تنزيل كافة كتيبات مركز دراسات المصارف المركزية من موقعنا على شبكة الإنترنت:  
[www.bankofengland.co.uk/ccbshand.htm](http://www.bankofengland.co.uk/ccbshand.htm)

### كتيبات: سلسلة المحاضرات

مع ازدياد تعقد الأسواق المالية تزداد حاجة المصارف المركزية للحصول على تدريب ومساعدة فنية متخصصة. وقد انعكس هذا في محتوى المحاضرات والعروض التي يقدمها مركز دراسات المصارف المركزية وموظفو المصرف ضمن المساعدة الفنية والدورات التدريبية. وفي العام 1999، أدخلنا سلسلة جديدة من الكتيبات وذلك بهدف إتاحة أكبر قدر ممكن من محتوى هذه المحاضرات والعروض التي تبحث في مواضيع وقضايا متطورة ذات صلة بعمل المصارف المركزية ويتوفر لدينا التالي:

<u>الكاتب</u>	<u>العنوان</u>	<u>الرقم</u>
William A Allen	Inflation Targeting: The British Experience	1
E Philip Davis	Financial Data needs for Macroprudential Surveillance – What are the key indicators of risks to domestic Financial Stability?	2
Joe Ganley	Surplus Liquidity: Implications for Central Banks	3

### كتيبات سلسلة الأبحاث

<u>الكاتب</u>	<u>العنوان</u>	<u>الرقم</u>
Richhild Moessner	Over the Counter Interest Rate Options	1

The CCBS also aims to publish the output from its Research Workshop projects and other research. The following is a list of books published or commissioned by CCBS:-

Richard Brealey, Alastair Clarke, Charles Goodhart, Juliette Healey, Glenn Hoggarth, David Llewellyn, Chang Shu, Peter Sinclair and Farouk Soussa (2001): *Financial Stability and Central Banks – a global perspective*, Routledge.

Lavan Mahadeva and Gabriel Sterne (eds) (October 2000): *Monetary Frameworks in a Global Context*, Routledge. (This book includes the report of the 1999 Central Bank Governors symposium and a collection of papers on monetary frameworks issues presented at a CCBS Academic Workshop).

Liisa Halme, Christian Hawkesby, Juliette Healey, Indrek Saapar and Farouk Soussa (May 2000): *Financial Stability and Central Banks: Selected Issues for Financial Safety Nets and Market Discipline*, Centre for Central Banking Studies, Bank of England\*.

E. Philip Davis, Robert Hamilton, Robert Heath, Fiona Mackie and Aditya Narain (June 1999): *Financial Market Data for International Financial Stability*, Centre for Central Banking Studies, Bank of England\*.

Maxwell Fry, Isaack Kilato, Sandra Roger, Krzysztof Senderowicz, David Sheppard, Francisio Solis and John Trundle (1999): *Payment Systems in Global Perspective*, Routledge.

Charles Goodhart, Philipp Hartmann, David Llewellyn, Liliana Rojas-Suñez and Steven Weisbrod (1998): *Financial Regulation; Why, how and where now?* Routledge.

Maxwell Fry, (1997): *Emancipating the Banking System and Developing Markets for Government Debt*, Routledge.

Maxwell Fry, Charles Goodhart and Alvaro Almeida (1996): *Central Banking in Developing Countries; Objectives, Activities and Independence*, Routledge.

Forrest Capie, Charles Goodhart, Stanley Fischer and Norbert Schnadt (1994): *The Future of Central Banking; The Tercentenary Symposium of the Bank of England*, Cambridge University Press.

\* تتوفر هذه المنشورات مجاناً في موقعنا على الإنترنت، كما يمكن تنزيلها.